الخبراء المحكمين

العدد 1 - يوليو 2024

نشرة دورية تصدر من جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية

زيارة مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية لرئيس محكمة الاستثمار والتجارة القاضي / خالد العبيدلي

الإبداع في التطور

أعضاء مجلس إدارة
جميعة الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية

المحامي/ محمد بن لحدان المهندي
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ عبدالله بن محمد العجمي
نائب رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ خالد بن أحمد النصر
عضو مجلس الإدارة وأمين السر

الدكتور/ علي بن جاسم الكبيسي
عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق

السيد/ عبدالله بن أحمد المنصوري
عضو مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم بن عبدالله المالكي
عضو مجلس الإدارة

المحامي/ عيسى بن محمد السليطي
عضو مجلس الإدارة

الدكتوره/ عائشة بنت علي النعيمي
عضو مجلس الإدارة

المهندس/ أحمد بن جاسم المظفر
عضو مجلس الإدارة

المحتويات

إشهار جمعية الخبراء والمحكمين	2
المسؤولية الجنائية والتأديبية للخبراء في ظل القانون القطري	3
انتخاب مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية	4
رقابة القضاء القطري على التعيين المؤسسي للمحكمين	5
تطوير أعمال الخبرة يحقق العدالة الناجزة	6
التحكيم الهندسي وتأهيل المحكمين	12
خارطة طريق إلى التحكيم التجاري	14
ضوابط شرط التحكيم في قانون التحكيم القطري	15
دفعة جديدة من الخبراء تؤدي اليمين القانونية بوزارة العدل	16
دور الخبرة الفنية في التحكيم	17
دور الخبرة في قضايا التحكيم والتقاضي	18
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يشارك في "يوم الدوحة للتحكيم"	19
زيارة مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية لرئيس محكمة الاستثمار والتجارة القاضي / خالد العبيدلي	20
مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم يناقش في ندوة الإشكاليات العملية في التحكيم	21
مقابلات الخبراء : الدكتورة / أسماء القره داغي - محامية بالتمييز ومحكمة	22
مقابلات الخبراء : المهندس / محمد حسن النعيمي - محكم وخبير هندسة مدنية	24
«اليوم الدولي للعمل البرلماني» بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم	25
مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية في المؤتمر الدولي للوساطة والتحكيم	26
«ضوابط شرط التحكيم في قانون التحكيم القطري»	28

الخبراء المحكمين

نشرة دورية تصدر من جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية

رئيس مجلس الإدارة

المحامي محمد بن لحدان المهندي

تصميم وإعداد

إكسبو تيل لإدارة للفعاليات

EXPO TALE
EVENTS & PRODUCTION
a tale to tell

العدد 1 - يوليو 2024

إشـــهار جمعيـــة الخبـــراء والمحكميـــن

أعلـنَ المُهنـدسُ خالـد أحمـد النصـر رئيـس اللجنـة التأسيسـية لجمعيـة الخبـراء والمُحكميـن أنـه تـم اعتمـاد وإشـهار جمعيـة الخبـراء والمُحكميـن بنـاءً علـى توصيـات وزارة التنميـة الاجتماعيـة والأسـرة، لتكـون ضمـن قائمـة الجمعيـات التـي تعمـل تحـت مِظلـة الـوزارة، ونـوّه بأنـه سـيتم قريبًـا فتـح بـاب الترشـح لعضويـة مجلـس الإدارة. وقـال المُهنـدس خالـد النصـر فـي تصريحـات خاصـة لـ الرايـة إن جمعيـة الخبـراء والمُحكميـن تعتبـر من أهـم الجمعيـات الوطنيـة التـي سـتضم نخبـةً واسـعةً مـن الخبـراء والمُحكميـن الدولييـن فـي كافـة القطاعـات والمجـالات كالقطـاع الهندسـي والمُحاسـبة والقانونـي والعقـاري وغيـر ذلـك العديـد مـن القطاعـات التـي تتطلـب وجـود هيئـة مُختصـة فـي أعمـال الخبـرة والتحكيـم الدولـي. وأشـار إلـى أن هـذا الاعتمـاد يعتبـر مـن القـرارات الهامـة جـدًا خلال الفتـرة الحاليـة، حيـث ستُشـكل الجمعيـة مقصـدًا لحـل وتحكيـم الخلافـات فـي هـذه القطاعـات المُختلفـة. وأشـار رئيـس اللجنـة التأسيسـية لجمعيـة الخبـراء والمُحكميـن إلـى أن دولـة قطـر تتمتـع بوجـود نخبـة مـن القانونييـن والمُهندسـين وخبـراء المُحاسـبة ممـن لديهـم الكفـاءة والخبـرة الكافيـة للانضمـام لهـذه الجمعيـة فـي القريـب العاجـل لتكـون إضافـةً مُضيئـةً فـي توجّـه الدولـة للارتقـاء بمعاييـر العدالـة والنزاهـة فـي كافـة المُعـاملات، وذلـك تحـت مظلـة قانونيـة مُخصصـة للنزاعـات والخلافـات التجاريـة والماليـة لتحقيـق أعلـى معاييـر العدالـة فـي كافـة النزاعـات بواسـطة خبـراء مُتخصصيـن، كل فـي مجالـه.

أقامت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان:

المسؤولية الجنائية والتأديبية للخبراء في ظل القانون القطري

نظمت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان «المسؤولية الجنائية والتأديبية للخبراء في ظل القانون القطري»، والتي قدمها المستشار الدكتور/ أشرف محمد الفيشاوي - دكتوراه في القانون المدني والتحكيم بكلية الحقوق جامعة عين شمس، حيث أقيمت المحاضرة بتاريخ 6 يونيو 2024 بفندق هيلتون الدوحة.

قدّم المحاضر الدكتور أشرف محمد الفيشاوي، حاصل على دكتوراه في القانون المدني والتحكيم من كلية الحقوق بجامعة عين شمس، محاضرة شاملة ومفصلة حول مسؤولية الخبراء في القانون القطري. تمحورت المحاضرة حول الجوانب القانونية والتأديبية التي يتعين على الخبراء الالتزام بها وفقًا للقوانين القطرية.

تناول الدكتور الفيشاوي في محاضرته مواضيع متعددة، منها:

- تعريف وأهمية الخبراء في النظام القانوني القطري.
- المسؤولية الجنائية للخبراء: استعراض للتشريعات القانونية التي تنظم المسؤولية الجنائية للخبراء في قطر، وتحليل الحالات القانونية والقضايا المتعلقة بذلك.
- المسؤولية التأديبية: نقاش حول كيفية تحديد المسؤولية التأديبية للخبراء في حالة عدم الامتثال لقواعد وأخلاقيات المهنة.

تفاعل الحضور بإيجابية مع المحاضرة، حيث أثارت المواضيع المطروحة اهتمام الحضور، وتم فتح باب النقاش والتفاعل مع الدكتور الفيشاوي لطرح الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالموضوع.

تخللت المحاضرة أمثلة عملية وتحليلات قانونية تفصيلية، مما أضفى على الحضور فهمًا أعمق لمفاهيم المسؤولية الجنائية والتأديبية للخبراء في القانون القطري.

بهذا الشكل، تمثلت محاضرة «المسؤولية الجنائية والتأديبية للخبراء في ظل القانون القطري» في مناسبة مهمة لنشر الوعي القانوني وتعزيز المعرفة في مجال المسؤولية القانونية للخبراء في قطر.

انتخاب مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية

انتخبت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية -تحت إشراف ممثلين من إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة- رئيسَ وأعضاءَ مجلس إدارة الجمعية، حيث تم انتخاب السيد محمد لحدان محمد الحسن المهندي رئيسًا لمجلس الإدارة، والدكتور عبدالله محمد رفعان العجمي نائبًا لرئيس مجلس الإدارة، والمهندس خالد أحمد مبارك النصر أمينًا للسر، والدكتور علي جاسم عيسى الكبيسي أمينًا للصندوق، والمهندس إبراهيم عبدالله المالكي عضوَ مجلس الإدارة، والدكتورة عائشة علي عمير النعيمي عضوَ مجلس الإدارة، والسيد عبدالله أحمد حميد المنصوري، والأستاذ عيسى محمد عبدالله السليطي عضو مجلس الإدارة، والمهندس أحمد جاسم محمد المظفر عضو مجلس الإدارة، وقد أسفرت انتخابات اختيار أعضاء مجلس الإدارة عن فوز المهندس خالد أحمد النصر، والسيد محمد لحدان محمد الحسن المهندي، والمهندس إبراهيم عبدالله المالكي، والمهندس أحمد جاسم محمد المظفر، والدكتورة عائشة علي عمير النعيمي، والدكتور عبدالله محمد رفعان العجمي، والدكتور علي جاسم عيسى الكبيسي والسيد عبدالله أحمد حميد المنصوري، والأستاذ عيسى محمد عبدالله السليطي. وقال السيد محمد لحدان محمد الحسن المهندي رئيس مجلس إدارة جمعية الخبراء والمُحكمين التوعوية الثقافية القطرية إن الجمعية تهدف إلى تضافر الجهود بين الجمعيات المهنية القائمة أو التي ستنشأ مستقبلًا والجهات ذات العلاقة، من أجل خدمة الخبراء والمحكمين بإختلاف اختصاصاتهم، سواء كانوا على سبيل الذكر قانونيين أومحاسبين أوهندسيين، أو غير ذلك من الاختصاصات بما يُسهل أداءهم لمهامهم جميعًا.

أقامت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان:

رقابة القضاء القطري على التعيين المؤسسي للمحكمين

أقامت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان «رقابة القضاء القطري على التعيين المؤسسي للمحكمين»، والتي قدمها الاستاذ الدكتور نادر ابراهيم، الذي يعمل استاذًا في قسم القانون التجاري بكلية القانون بجامعة قطر.

تناول الدكتور نادر خلال المحاضرة موضوع رقابة القضاء القطري على التعيين المؤسسي للمحكمين بشكل شامل، حيث قدم نقاشاً مفصلاً حول الآليات والإجراءات التي تتخذها السلطات القضائية في قطر لضمان استقلالية ونزاهة المحكمين في أداء مهامهم.

كما تناولت المحاضرة ايضاً التعريف بدور المحكمين في النظام القضائي القطري وأهمية تعيينهم بشكل مؤسسي.

استعراض أ.د/ نادر ابراهيم الآليات والإجراءات التي تضمن استقلالية المحكمين في عمليات التعيين.

وتحليل للتحديات التي قد تواجه عملية رقابة القضاء على تعيين المحكمين وكيفية التعامل معها.

ناقش ايضاً الأفضليات والنقاط التي يجب التركيز عليها لتعزيز شفافية ونزاهة عمليات التعيين.

تم تقديم بعض التوصيات المبدئية لتعزيز رقابة القضاء القطري على التعيين المؤسسي للمحكمين، و تشمل :

- تعزيز الشفافية في عمليات اختيار وتعيين المحكمين.
- توسيع نطاق الفحص والمراقبة على عمليات التعيين المؤسسي للمحكمين.
- تطوير آليات لضمان استقلالية المحكمين في أداء مهامهم دون تدخل خارجي.

ختاماً: انتهت المحاضرة بجلسة استفسارات وأجوبة حيث قام الحضور بطرح الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بموضوع المحاضرة، وقام الدكتور نادر بالرد عليها بشكل مفصل وشامل.

خلال ندوة نظّمتها الراية لبحث أسباب تأخر إجراءات التقاضي.. محامون وخبراء:

تطوير أعمال الخبرة يحقق العدالة الناجزة

- **المشاركون بالندوة استعرضوا التحديات وقدّموا الحلول لتسريع الفصل بالقضايا**
- **تقارير الخبراء تكون عقيدة القاضي لإصدار الأحكام وتسريع أمد التقاضي**
- **دور جوهري للخبير في إظهار الأدلة المتعلقة بالجوانب الفنية**

أكّد عددٌ من الخبراء والمُحامين أنّ الخبراء أعوان القضاة وأحد ركائز تحقيق العدالة الناجزة، مُشيرين إلى أنّ الخبراء يلعبون دوراً جوهرياً في إظهار الأدلة والبراهين في العديد من الجوانب الفنّية المُتعلّقة بالقضايا المُختلفة، وتعمل تقاريرهم على تكوين عقيدة القاضي لإصدار الأحكام وتسريع الفصل في القضايا، إلا أنّهم رأوا أن هناك بعض التحديات التي تُواجه أعمال الخبرة والتي تؤدّي بدورها إلى إطالة أمد التقاضي أمام المحاكم، ما قد يؤدّي إلى تأخّر وصول الحقوق لأصحابها.

وقال المحامون والخبراء، خلال الندوة التي نظّمتها الراية بعنوان «أعمال الخبرة بين الواقع والقانون» بمُشاركة جمعية المحامين إنّ أبرز التحديات تكمن في عدم وجود إطار زمنيّ لإيداع التقارير الفنية للخبراء، الأمر الذي يترتّب عليه إطالة أمد الفصل في الدعاوى، مُقترحين وضع أطر زمنيّة يلتزم بها الخبراء ويحدّدها القاضي المُختص قياسًا على حجم النزاع وملابساته.

وأضافوا إنّ من التحديات التي تواجه أعمال الخبرة كذلك، انتدابَ ذات الخبير في العديد من أعمال الخبرة من عدة دوائر وبمُختلف المحاكم، ما يتسبّب بالضغط على الخبير في إنجاز المهام المُكلف بها، وبالتالي التأخر في إيداع التقارير، ما يؤدّي كذلك إلى التأخّر في الفصل في الدعاوى، الأمر الذي يحتاج إلى آلية لتوزيع أعمال الخبرة بالشكل المُناسب على الخبراء المُقيدين، بما يخدم المصلحةَ العامة، ويراعي مصالحَ أطراف الدعوى.

وطالبوا بضرورة إيجاد آليّة للرقابة والتفتيش الفنيّ على تقارير الخبراء، إذ إنّ البعض يحرّرون في بعض الأحيان تقاريرَ لا تخدم العملَ القضائي، وتفتح البابَ على مصراعَيه أمام الطعن على الأحكام، ما يطيلُ أمدَ الفصل في الدعاوى.

وأشاروا إلى أنّ القانون رقْم 16 لسنة 2017 الخاصّ بتنظيم أعمال الخبرة أحدث نقلة نوعيّة في خدمات وزارة العدل، منها تسهيلُ الإجراءات والإسراع بها، وحلف اليمين للخبير مرةً واحدة، وإرسال المُستندات عن طريق البريد الإلكتروني، وجذب العديد من الشباب القطري للانخراط في أعمال الخبرة. ودعوا إلى فتح باب القيد من أجل استقطاب خبراء جدد في بعض التخصّصات مثل المجالات الأكاديمية والطبية والجنائية ومجال الأمن السيبراني.. لافتين إلى أن هناك نقصًا واضحًا في هذه التخصصات، ما يؤخّر الفصل في بعض أنواع الدعاوى ذات الصلة. وأضافوا إنّ تقارير بعض الخبراء تغفل الردّ على طلبات أطراف الدعوى نتيجة لعدم إلمام الخبير جيدًا بالمأمورية المُسندة إليه، ما يجعل التقاريرَ عرضةً للطعن أمام الدرجات الأعلى للتقاضي.. مُطالبين بضرورة إيجاد آلية محددة وواضحة لتوزيع القضايا على الخبراء تكفلُ توزيعَها بشكل عادل بينهم حتى لا يستأثرُ أحدُهم بالنصيب الأكبر على حساب باقي الخبراء، ويُؤثّر على سرعة إنجاز التقارير، كما طالبوا بتوحيد الجهة المعنية بتوزيع الانتدابات على الخبراء، مُشيرين إلى أنّه على الرغم من أن القانون أناط هذه المَهمة بوزارة العدل إلا أن ما يحدث على أرض الواقع هو أنّ الانتدابات تتمّ من خلال المجلس الأعلى للقضاء.

وأشاروا إلى ضعف أتعاب الخبراء والتي لا توازي الجهدَ الذي يبذلونه في إعداد التقارير الفنية، مُؤكّدين أنّ عدم تعاون بعض أطراف الدعوى يؤدّي إلى التأخير في تقديم التقارير، بالإضافة إلى عدم تقديم المُستندات المطلوبة، وعدم توافر عناوين وأرقام هواتف الأطراف للاتّصال بهم وعمل محاضر الاجتماعات، إلى جانب أنّ المدعي دائمًا يسرع بالاستجابة في حضور الاجتماع وتقديم المُستندات، بينما يتعمّد المدعى عليه التأخير والتعطيل وتقديم الحجج الواهية.

وأكّدوا أنّ هناك الكثير من القضايا المُعطلة لم يتمّ تقديم التقارير بشأنها، داعين إلى حصر هذه القضايا وإعادة توزيعها على الخبراء الآخرين، عن طريق قيام الخبراء بجميع تخصّصاتهم بإرسال قوائم القضايا إلى إدارة شؤون الخبراء ليتسنّى لها دراسة الموضوع وتوزيع القضايا للخبراء الذين ليست لديهم قضايا، ما يُساهم في تحقيق العدالة الناجزة. وطرحوا عددًا من الحلول لمُواجهة هذه التحديات، تبدأ بزيادة أتعاب الخبراء لتعادل الجهد المبذول ووضع آلية لتصنيف الخبراء وَفق أسس ومعايير فنّية دقيقة وتفريغهم لتحقيق مبدأ الاستقلالية وعدم تضارب المصالح، إلى جانب وضع آلية عادلة لتوزيع القضايا على الخبراء وتوحيد الجهة التي تقوم بالتوزيع، بالإضافة إلى وضع آلية للتفتيش الفنّي على تقارير الخبرة لتجويد التقارير المعدّة من الخبراء وتنفيذ الدورات المُتخصّصة لرفع كفاءة الخبراء.

بكتابة تقارير فنية دون المستوى..
محمد الهاجري:

بعض الخبراء يضيعون حقوق المتقاضين

- عدم ترك اختيار الخبراء لأطراف الدعوى لضمان حيادية التقارير
- خبراء يتجاوزون حدود المأموريات المكلفين بها لتوجيه مسار القضية

أكّد محمد ماجد الهاجري المحامي أنّ بعض الخبراء يتجاوزون في الكثير من الأحيان حدود المأمورية المكلفين بها حتى إنهم يقومون بكتابة التقارير وكأنهم يوجّهون القاضي نحو مسار معين، على الرغم من أن دورهم كخبراء ينحصر في كتابة التقرير وحسب.. مُعرباً عن أمله في أن يركز الخبراء جهدهم في إعداد التقارير دون تخطي ذلك الدور.

وأضاف: هناك تصنيف للمحامين، وكل صاحب تصنيف لديه خبرة معينة في العمل القانوني ونأمل أن يتم تطبيق نفس الشيء بالنسبة للخبراء .. ليس كل الخبراء على نفس القدر من الكفاءة والمهنية ولا يمكن المساواة بين جميع الخبراء في جودة التقارير التي يتم إعدادها، كما أن هناك قضايا كبيرة تحتاج إلى خبراء ذوي كفاءة وخبرات معينة وليس من المنطق إسنادها إلى خبير مبتدئ.

واشتكى من أن هناك تقارير يحررها بعض الخبراء تكون دون المستوى، وبالتالي لا تخدم هذه التقارير العمل القضائي على الإطلاق، وقد يترتب عليها

ضياع لحقوق المتقاضين وتفتح الباب على مصراعيه أمام عملية الطعن على الأحكام، وهو ما يطيل أمد التقاضي ويحول دون تحقيق العدالة الناجزة.

وقال: إن الحل الأمثل للقضاء على هذه الإشكالية يتمثل في العمل على إيجاد آلية أو قسم معني بالرقابة والتفتيش الفني على تقارير الخبراء، لإلزام الخبراء، لا سيما حديثي العمل في هذا المجال، بالتدقيق جيداً في إنجاز المأموريات المسندة إليهم وعدم الاكتفاء فقط بإعداد تقارير وتقديمها للقضاة بغض النظر عن جودتها.

ودعا إلى عدم ترك عملية اختيار الخبراء في بعض القضايا، كما يحدث أحياناً، لأطراف الدعوى، وأن يكون هذا الأمر من اختصاص القاضي فحسب وفقاً للكشف المرفق بجدول الخبرة لضمان الحيادية في نتائج التقارير.

علي الظاهري:

تقارير خبراء تغفل الرد على طلبات أطراف الدعوى

رأى علي الظاهري المحامي أنه يتم في أحيان كثيرة إسناد المأموريات إلى خبراء لا يعرف المحامون عنهم شيئاً ويواجهون صعوبة في معرفة عناوينهم أو أرقام هواتفهم، لذا هناك حاجة لتحديث بيانات الخبراء حتى يتسنى للمحامين سهولة الوصول إليهم.

وقال إنّ إدارة شؤون الخبرة وضعت عدة شروط لعمل الخبرة، بينها ما يتعلق بقضية البيانات، حيث ألزمت الخبير بتطوير مهاراته في مجال تخصصه، وكذلك أن يقرن اسمه ورقم قيده واسم المكتب الذي يعمل من خلاله في جميع مطبوعاته ومراسلاته والشهادات والتقارير التي يقوم بالتوقيع عليها، ولذلك يتوجب عليه إخطار الوزارة بعنوانه وبكل تغيير يطرأ عليه خلال أسبوع من حصول التغيير، كما يتوجب عليه إخطار الوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات القيد خلال أسبوع من حصول ذلك، وأن يحتفظ بسجل خاص يدون فيه بيانات أعمال الخبرة التي أنجزها، كذلك يجب عليه الاحتفاظ بصورة طبق الأصل من التقارير التي يعدها إلى أن يصدر حكم بات في القضية التي باشر الخبرة فيها، ولمدة خمس سنوات على إتمام العمل موضوع الخبرة المقدمة.

وأعرب عن أمله في أن يلتزم جميع الخبراء بهذه الشروط، مؤكداً أن بعض تقارير الخبراء تغفل الرد في الكثير من الأحيان على طلبات أطراف الدعوى نتيجة لعدم إلمام الخبير بالمأمورية كما ينبغي، الأمر الذي يجعل هذه التقارير عرضة للطعن بسهولة أمام درجات التقاضي الأعلى، وبالتالي إطالة أمد الفصل في الدعوى.

وشدد على أنه يتوجب على الخبير أن يقوم بمهام عمله على أكمل وجه وأن يلتزم بالطلبات الواردة بقرار القاضي حتى لا تتم إعادة المأمورية مرة أخرى.

وأضاف أن هناك إشكالية كبرى يعاني منها المحامون تتعلق بمسألة انتقال الخبير إلى مكتب المحامي أو انتقال المحامي.. مؤكداً أن الواجب هو انتقال الخبير إلى مكتب المحامي، لأن هناك قضايا كثيرة تضم ملفات ضخمة، ومن الصعب انتقال المحامي ومعه كل هذه الملفات والأوراق إلى مكتب الخبير، وعلاوة على الصعوبة في نقل الملفات فإن أوراق أو مستندات هذه القضايا قد تتعرض للفقد أثناء عملية النقل..

مُوضحاً أن الخبير ينبغي أن ينتقل إلى جميع الجهات أثناء أداء المأمورية بما في ذلك مكاتب المحاماة.

ودعا الخبراء إلى تحري الدقة والشفافية في إعداد التقارير، لأن القاضي يبني عقيدته على هذه التقارير، كما أنه يتيح للمحامي والخصوم معرفة ما لهم وما عليهم، حيث سيتعين عليهم مراجعته والتعليق عليه وإبراز السلبيات التي أغفل الخبير ذكرها.

جذنان الهاجري:

زيادة أعداد الخبراء تسرع الفصل في القضايا

دعا جذنان الهاجري المحامي وعضو مجلس إدارة جمعية المحامين إدارة الخبراء بوزارة العدل إلى الاهتمام بتطوير إمكانات وقدرات الخبراء. مُعرباً عن أمله في أن يقوم الخبراء بإخطار المحامين مسبقاً قبل الاجتماع بهم حتى يقوموا بتجهيز المستندات المطلوبة بما يساهم في تحقيق الاجتماع للأهداف المرجوة منه وبما يساهم في إمداد الخبير بكافة الردود أو المعلومات المطلوبة لكتابة التقارير. وقال إن الإخطار المسبق من المستحسن أن يتطرق للمحاور التي سوف يدور حولها النقاش مؤكداً أن الإخطار سوف يعود بالفائدة على كلا الطرفين «المحامين و الخبراء»، وكذلك الخصوم، كما أنه سوف يحد من تكرار الاجتماعات التي يتطلبها إعداد التقرير والردود التي يتعين القيام بها.

وعبّر عن أمله في أن يتم توحيد عملية الانتدابات بما يتيح التوزيع العادل والمتساوي للقضايا على الخبراء بدلاً من أن يستأثر البعض بالعدد الأكبر على حساب البعض الآخر.

وقال إنه لا يزال أمام إدارة الخبراء بوزارة العدل المزيد من الجهود المطلوبة لا سيما فيما يتعلق بزيادة أعداد الخبراء في بعض المجالات، بينها مجال الأمن السيبراني.. مُشيراً إلى أن زيادة أعداد الخبراء تساهم في سرعة الفصل في القضايا بما يحقق الأهداف التي يسعى المجلس الأعلى للقضاء لتحقيقها وفي مقدمتها العدالة الناجزة.

ونوّه بأنه لا يجوز طبقاً لنصوص القانون رقم 16 لسنة 2017 بتنظيم أعمال الخبرة لغير خبراء الجدول وخبراء الإدارة مزاولة أعمال الخبرة.. مضيفاً أن القانون نص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبالغرامة التي لا تزيد على 50 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول أعمال الخبرة دون أن يكون مقيداً بالجدول أو حال كونه ليس من خبراء الإدارة وتضاعف العقوبة حالة العود.

فهد كلداري:

ضرورة وضع إطار زمني لإيداع تقارير الخبراء

قال فهد كلداري المحامي: باعتبار الخبراء أحد أذرع القضاء والقضاة في تحقيق العدالة الناجزة، فدورهم جوهري في إظهار الأدلة والبراهين في العديد من الجوانب الفنية بأقسامها، وكأي مجال هنالك إشكالات وتحديات.. ففيما يتعلق بتقارير الخبراء، تكمن أبرز التحديات في عدم وجود إطار زمني لإيداع التقارير، الأمر الذي يترتب عليه إطالة أمد الفصل في الدعوى، مُقترحاً وضع أطر زمنية يلتزم بها الخبراء يحددها القاضي المختص قياساً على حجم النزاع وملابساته، ومن جانب آخر نلاحظ انتداب ذات الخبير في العديد من أعمال الخبرة من عدة دوائر وبمختلف المحاكم، ما يتسبب بالضغط على الخبير في إنجاز المهام المكلف بها، وبالتالي التأخر في إيداع التقرير ما يُعد سبباً للتأخر في الفصل في الدعوى، لذلك نقترح وجود آلية لتوزيع أعمال الخبرة بالشكل المناسب على الخبراء المقيدين مما يخدم المصلحة العامة، وبشكل يراعي مصالح أطراف الدعوى.

وتابع: نناشد الخبراء بإرسال كتاب مسبق للمحامي قبيل الاجتماع به على أن يتضمن الكتاب محاور المناقشة كي يتمكن المحامي من إعداد ما يلزم من مستندات وتقارير كافية للرد على استفسارات الخبير في ذات الاجتماع، وهو الأمر الذي يختصر الوقت لإتمام التقرير، مع ضرورة التزام الخبير بالدور المناط به في الدعوى من أعمال فنية دون الخوض في الإشكالات القانونية إلا في حدود المواءمة، لأن الجانب القانوني كاستحقاق التعويض وغير ذلك من اختصاص قاضي الموضوع دون غيره.

وقال: هناك نقص شديد في الخبراء النوعيين في عدد من المجالات، بينها على سبيل المثال ما يتعلق بالأمن السيبراني والأكاديمي والطبي (التخصصات الدقيقة)، لا سيما الأمن الجنائي، ما يؤثر على سرعة الفصل في بعض أنواع الدعاوى ذات الصلة.

وأوضح أن هناك حاجة ماسة لاعتماد الخبراء الأساليب العلمية الحديثة في إعداد تقاريرهم حتى يسهل على القاضي وكذلك أطراف الدعوى فهم محتوياتها بشكل سريع.

يوضحون الأمور الفنية لتكوين عقيدة القاضي.. خالد النصر:

الخبراء أعوان القضاة في إرساء العدالة

- 80 % من الخبراء المعتمدين قطريون.. وتصنيفهم من وزارة العدل
- أتعاب الخبراء لا توازي الجهود المبذولة في إعداد التقارير
- مطلوب امتيازات للخبراء لتشجيعهم على الانخراط بأعمال الخبرة

قال المهندس خالد النصر الخبير الهندسي ورئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين: الخبراء أعوان القضاة، فهم يوضحون للقاضي بطريقة مبسطة وبمصداقية ومهنية أموراً فنية في القضايا، حتى يكوّن القاضي عقيدة تمكّنه من إصدار الحكم، كما أن الخبير والمحامي مكملان لبعضهما البعض لتحقيق العدالة.

وأضاف: طالبنا مراراً كخبراء بالاجتماع مع المحامين لتقريب وجهات النظر للوصول إلى نقطة تلاقى من أجل إرساء العدالة، وحتى تكون هناك فاعلية في الأمر يجب علينا العودة إلى خبراء الجدول وخبراء الإدارة، فمثلاً في إحدى الدول الشقيقة هناك خبراء يُطلق عليهم خبراء الإدارة وهم موظفون يتبعون وزارة العدل، وفي قطر خبراء جدول يتم انتدابهم من جهات أخرى مستقلة، فيوجد في قطر خبراء جدول فقط ولا يوجد خبراء إدارة، لأن الكادر الوظيفي في وزارة

العدل يتبع كادر الموارد البشرية في الدولة، والخبراء المستقلون يطالبون بمبالغ أعلى من سلم الرواتب بالوزارة.

وأوضح أن الخبير ينبغي أن يعمل في استقلالية ولديه راتب وامتيازات أفضل وعائد أكثر والأغلبية لا يستطيعون العمل في وزارة العدل لأن العائد لا يلبي متطلبات واحتياجات الخبير ولا يوازي الجهد الذي يبذله في القضايا، لذلك لا يوجد خبراء إدارة، ومن ثم ندعو إلى وضع امتيازات للخبراء لتشجيعهم على الانخراط في أعمال الخبرة والقيام بعملهم.

وأوضح أن عدد خبراء الجدول بلغ 110 من الخبراء وهؤلاء لا يعملون في وزارة العدل، مشيراً إلى أن الخبراء القطريين يمثلون 80 % من أعمال الخبرة.

وقال: تسجيل الخبراء وتصنيفهم كان يتم في السابق بالمجلس الأعلى للقضاء وعندما صدر قانون تنظيم أعمال الخبرة رقم 16 لسنة 2017 ، أصبح تصنيف الخبراء واعتمادهم من اختصاص وزارة العدل، وتم إنشاء إدارة للخبراء وعقب إنشائها ألغت كل الاعتمادات السابقة وأعلنت عن اعتمادات جديدة، منها خضوع الخبراء لدورة تدريبية تتضمن الجانب العملي والجانب القانوني ثم يتم منحهم الترخيص لمزاولة العمل.

ورأى أن أداء الخبير لعمله بالحيادية والإتقان هو السبيل الأمثل لمساعدة القضاة من أجل تحقيق العدالة الناجزة. وقال: ينبغي التفريق بين المصفي الذي يحق له انتداب خبراء آخرين لمعاونته وبين الخبير الذي ينتدب في قضية بها 3 تخصصات.

وأوضح أن لجنة الخبراء بوزارة العدل أوصت بعدم انتقال الخبراء إلى الشركات الخاصة للابتعاد عن الشبهات، مشيراً إلى أن الخبراء الجدد المعتمدين الآن يوجد بينهم عنصر نسائي، وهذا العنصر جديد على أعمال الخبرة، لكن يكتسب الخبرات يوماً تلو الآخر وهن إضافة مميزة لمجال أعمال الخبرة.

وتساءل: هل الخبير ينتقل للمحامي أم المحامي هو الذي ينتقل للخبير؟ .. الأمر يأتي بالتعاون بين الجانبين لأنه لا يوجد قانون محدد يختص بهذه المسألة، فالغاية واحدة وهي تحقيق العدالة، الجهات الحكومية مستثناة من موضوع الانتقالات، لذلك نطالب بالمزيد من التعاون بين المحامين والخبراء، ما يصب في صالح تحقيق العدالة.

ورأى أن القانون نظّم أعمال الخبرة وشجع الشباب القطري على الانخراط في أعمال الخبرة، وأصبح قسم اليمين مرة واحدة بدلاً من كل مرة، متمنياً وجود تصنيف للخبراء.

ولفت إلى المعوقات التي تواجه أعمال الخبرة، ومن أهمها قضايا التركات نظراً لتشعبها، وضعف الأتعاب التي تحددها المحكمة والتي لا تعادل الجهد الذي يبذله الخبراء، فهم يبذلون جهوداً كبيرة. وقال: ننتقل لمناطق بعيدة ونحصل على دورات تدريبية في مقابل أتعاب بسيطة، ونقوم بوضع تقرير يتسم بالكفاءة والمهنية يستغرق وقتاً وجهداً كبيراً لا يعادل الأتعاب.

حسين العبيدلي:

عدم تعاون بعض أطراف الدعوى مع الخبير يؤخر التقرير

قال الخبير المحاسبي حسين محمد العبيدلي إنّ هناك عدداً من المشاكل التي تواجه الخبراء أثناء تأدية أعمالهم، منها على سبيل المثال عدم تعاون بعض أطراف الدعوى في بعض الأحيان مع الخبير، ما يؤدي إلى التأخير في تقديم تقرير الخبرة، بالإضافة إلى عدم تقديم المستندات المطلوبة في الوقت المناسب، ما يؤدي لعرقلة البدء في إعداد التقرير وتقديم التقرير لعدالة المحكمة.

وأشار إلى أن عدم توافر عناوين وأرقام هواتف الأطراف للاتصال بهم وعمل محاضر الاجتماعات من المشاكل التى تواجه الخبراء، إلى جانب أن المدعي دائماً يسرع بالاستجابة في حضور الاجتماع وتقديم المستندات في حين المدعى عليه يتعمد التأخير والتعطيل ويقدم الحجج الواهية.

ولفت إلى مشكلة أخرى تواجه الخبير أثناء تأدية مهام عمله، وهي أنه في بعض الأحيان يفاجأ بأن هناك غرامات مالية وقعت عليه نظراً لعدم وجود التقرير في الجلسة على الرغم من أنه أودعه، والسبب هو عدم وجود سجل يثبت أن الخبير قدم تقريره في اليوم والتاريخ المحددين.

وقال: العدالة الناجزة مطلب للجميع، ولتحقيقها يجب تحقيق هدفين أساسيين، هما تقديم تقرير الخبرة على أعلى مستوى من الجودة وفي فترة زمنية معقولة، فهذا لن يتم إلا إذا تم تصنيف الخبراء وفق أسس ومعايير فنية دقيقة، ووضع آلية لتوزيع القضايا على الخبراء عن طريق توحيد الجهة التي تقوم بالتوزيع، مقترحاً أن تكون إدارة الخبراء تحت مظلة المجلس الأعلى للقضاء، فضلاً عن وضع آلية للتفتيش الفني على تقارير الخبرة لتجويد التقارير المعدة من الخبراء إلى الجهات القضائية المختلفة، وتحديد وحدة قياس أعمال الخبرة من جميع النواحي والتي يتم فيها الرقابة على جميع أنشطة الخبرة، فضلاً عن وضع آلية لتنفيذ الدورات المتخصصة لرفع كفاءة الخبراء.

ودعا إلى إعادة النظر في الأتعاب المرصودة لأعمال الخبرة والتي لا تساوي الوقت والجهد، مع وضع

تصنيف للخبراء، وتفرغهم لتحقيق مبدأ الاستقلالية وعدم تضارب المصالح، مع ضرورة وجود كادر فني كفء لإدارة أعمال الخبرة، وتوحيد الجهة التي تقوم بتكليف الخبراء بالقضايا المنظورة أمام المحاكم، والقضايا المعطلة لدى الخبراء لعدة سنوات. واقترح لحل هذه المشكلة تقديم الخبراء قوائم بالقضايا التي لم يتم الانتهاء منها وتحويلها إلى خبراء ليس لديهم قضايا في الوقت الحالي.

وأشار إلى أن هناك الكثير من القضايا معطلة ولم يتم تقديم التقارير بشأنها منذ أكثر من عام، مُقترحاً أن يتم حصر هذه القضايا وإعادة توزيعها على الخبراء الآخرين عن طريق قيام الخبراء بجميع تخصصاتهم بإرسال قوائم القضايا لإدارة شؤون الخبراء، ليتسنى لها دراسة الموضوع وتوزيع القضايا للخبراء الذين ليست لديهم قضايا في الوقت الحالي وهذا يساهم في تحقيق العدالة الناجزة.

ورأى أن القانون رقم 16 لسنة 2017 الخاص بتنظيم أعمال الخبرة أحدث نقلة نوعية في خدمات وزارة العدل والجميع يشهد بذلك.. مُعبّراً عن تفاؤله بالقانون والذي من أهم مميزاته إقرار حلف اليمين للخبير مرة واحدة، وإرسال المستندات عن طريق البريد الإلكتروني، لأن ذلك سهّل من الإجراءات والإسراع بها.

علي إسحاق:

تكليف الخبير بأكثر من قضية في وقت واحد يؤخر القضايا

قال الخبير العقاري الأستاذ علي إسحاق: في السابق كان من شروط القيد في جدول الخبراء ألا تقل خبرة الخبير بعد التخرج عن عشر سنوات في مجال الخبرة المطلوب القيد بها، لكن بعد صدور القانون رقم 16 لسنة 2017 الخاص بتنظيم أعمال الخبرة تم

الاستثناء من هذا الشرط المنصوص عليه في البند 6 من هذه المادة في المجالات التي تحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح اللجنة، وعليه تم قيد الخبراء الجدد بجدول الخبراء وعند بداية مباشرة أعمالهم تم إعطاؤهم عدداً من القضايا حوالي خمس أو ست قضايا مما سبب لهم حالة من الارتباك والتأخير.

وأضاف: المؤهلات والشروط اللازمة للقيد بجدول الخبراء لمزاولة أعمال الخبرة يجب أن تكون مقيدة في جدول الخبراء بوزارة العدل، ولإمكانية القيد في جدول الخبراء يجب أن تتوافر الشروط التي نصت عليها المادة 7 من القانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن تنظيم أعمال الخبرة، وهي بالنسبة للشخص الطبيعي 10 شروط، منها أن يكون قطري الجنسية ويجوز قيد غير القطري بموافقة وزير العدل، وأن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي ومحمود السيرة وحسن السمعة، وألا يكون قد صدر ضده أي حكم نهائي في جناية أو جريمة مخلة بالشرف، وألا يكون صدر ضده قرار تأديبي بشطب قيده بالجدول، وألا تقل خبرته بعد التخرج عن عشر سنوات في مجال الخبرة المطلوب قيده من الجدول، وأن تثبت لياقته طبياً لمزاولة أعمال الخبرة، وأن يكون لديه موافقة من جهة عمله، وأن يجتاز الاختبارات والدورات التدريبية التي تقررها الوزارة.

وتابع : بالنسبة للشخص المعنوي، يجب أن يكون شركة وفقاً لأحكام القانون المنظم للشركات وألا تقل نسبة مساهم الشريك أو الشركاء القطريين عن (٥١٪) من رأس مالها، وألا يكون أشهر إفلاسه بحكم نهائي وأن تتوافر في العاملين لديه في مجال الخبرة الشروط المطلوبة في الشخص الطبيعي. . وإذا توافرت هذه الشروط جاز لصاحب الشأن أن يتقدم لإدارة الخبراء بوزارة العدل وفق النموذج المعد لذلك بطلب قيد اسمه في جدول الخبراء.

وأوضح أن الإجراءات المتبعة قبل مباشرة الخبير المأمورية هي التأكد من قدرته على إتمام المأمورية بالشكل الأمثل.. لافتاً إلى أنه حال إعداد التقرير يجب أن يتأكد الخبير من مراجعة كافة المستندات من الأطراف ودراسة الحكم بطريقة جيدة مع جهاز قانوني لديه لوضع الأسئلة التي تكون ضمن نظام المأمورية ومن ثم التواصل مع أطراف الدعوى ومخاطبة الجهات الرسمية وعمل المعاينة بحضور أطراف الدعوى أو الشهود لعمل محاضر رسمية في حالة طلب أطراف الدعوى.

وأكّد أن منح عدة قضايا للخبراء الجدد في وقت واحد له تأثير سلبي عليهم وعلى أدائهم ويؤخر القضايا، لذلك يجب تكثيف الدورات التدريبية للخبراء المستجدين.

وقال: إن معظم الخبراء يعانون أحياناً من تكليفهم بمأمورية بعيدة عن اختصاصهم، كأن يتم تكليف خبير عقاري بمأمورية تتضمن تقييم عقارات وآلات وسيارات وعمل ميزانيات حسابية، ما يضطر الخبير العقاري لطلب تعيين خبراء في التخصصات الأخرى.

وأضاف أن صدور قانون تنظيم أعمال الخبرة رقم 16 لسنة 2017 جاء بفوائد كثيرة، أبرزها أنه أدى إلى تنظيم أعمال الخبرة بشكل كبير، وحلف اليمين مرة واحدة بدلاً من أكثر من مرة في السابق، وهو الأمر الذي وفّر جهد المحكمة والقضاة والخبراء وسهّل كثيراً من الإجراءات التي كانت تؤخر القضايا وأيضاً أدى لاستقطاب عدد كبير من الخبراء القطريين الجدد في جميع مجالات الخبرة، لكن تطبيق القانون يحتاج إلى جهود كبيرة حتى تعم الفائدة على الجميع.

مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية مؤتمر بعنوان:

التحكيم الهندسي وتأهيل المحكمين

والذي نظمته جمعية المهندسين الكويتية بالتعاون مع الهيئة العربية للتحكيم الهندسي بإتحاد المهندسين العرب

شاركت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية مؤتمر التحكيم الهندسي وتأهيل المحكمين بتاريخ 28 ابريل حتى تاريخ 2 مايو 2024 بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي بدولة الكويت تحت تنظيم جمعية المهندسين الكويتية بالتعاون مع الهيئة العربية للحكيم الهندسي باتحاد المهندسين العرب.

تمثل هذه المشاركة منبرًا هامًا للتواصل وتبادل الخبرات بين الخبراء والمحكمين والمهندسين في المنطقة، حيث تم تسليط الضوء على أحدث التطورات والممارسات في مجال التحكيم الهندسي، بالإضافة إلى استعراض عملية تأهيل المحكمين وتعزيز مهاراتهم. ويأتي هذا المؤتمر في إطار التزام جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية بتعزيز ثقافة التسوية والتحكيم كوسيلة فعالة لحل النزاعات وتحقيق العدالة في قطاعات متعددة.

شارك في المؤتمر نحو 400 مهندس ومهندسة في حفل الافتتاح ووفود من نحو 11 دولة عربية لاجتماعات الهيئة العربية للتحكيم وعدد كبير من الخبراء والمتخصصين في مجال التحكيم الهندسي من دول الخليج والعالم العربي، وتم خلال الجلسات النقاشية والورش العملية استعراض القضايا ذات الصلة وتبادل الآراء والخبرات لتعزيز فهم الحضور لهذا المجال المهم.

كما صرح الأستاذ/ محمد بن لحدان المهندي - رئيس مجلس الإدارة لجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية أن برنامج المؤتمر شمل مجموعة متنوعة من الجلسات وورش العمل والندوات التفاعلية في مجال التحكيم. كما وفر المؤتمر فرصة للمشاركين لتبادل الخبرات والمعرفة مع الخبراء والمتحدثين والمشاركين من مختلف الدول، كما أعرب عن تطلعهم إلى المزيد من الفعاليات والمبادرات التي تسهم في تطوير وتعزيز مجال التحكيم الهندسي في المنطقة، والتي تنبع من التزام الجمعية بتقديم الدعم والمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

كمـــا صـرح المهندس / خالد بن احمد النصر – عضو مجلس الإدارة وأميـــن الســـر في جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية بجلسه حوارية عقدت بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي بدولة الكويت بأن هذا المؤتمر بداية لمسيرة مستقبلية من التعاون والتبادل الفعال بين المهندسين والمحكمين في المنطقة، كما أتطلع بشغف إلى مشاركة المزيد من الأفكار والتجارب في الفعاليات القادمة التي تعزز هذا التواصل الثقافي والمهني بين الخبراء والمحكمين في مجال التحكيم الهندسي، وهو خطوة نحو تعزيز مهاراتنا وفهمنا لهذا المجال المهمة.

وأشار المهندس/ خالـــد النـــصر أنه سيتم وضع استراتيجية عمل متكاملة مع جمعية المهندسين الكويتية وتبادل الاعتراف بشهادات المحكمين وقوائمهم مما يفتح مجالات أوسع للمحكم القطري والكويتي معاً للمساهمة في حل المنازعات بالبلدين الشقيقين. «نحن نشعر بالفخر والاعتزاز بالنجاح الكبير الذي حققه مؤتمر التحكيم الهندسي وتأهيل المحكمين. ونشكر جميع الجهود التي بذلت في إنجاح هذا المؤتمر، ونتطلع إلى المزيد من التعاون والنجاحات في المستقبل.»

كمـــا شهدت هذه المشاركة توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع الأشقاء الكويتيين في مجال التحكيم بين جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية وجمعية المهندسين الكويتية، في حفل أقيم بمقر جمعية المهندسين الكويتية في 26 ابريل الماضي، وقعها رئيس مجلس الإدارة بجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية الأستاذ/ محمد بن لحدان الحسن المهندي ومن الجانب الكويتي رئيس مركز التحكيم الهندسي ونائب رئيس جمعية المهندسين المهندس/ محمد فهيد السبيعي، بحضور رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس / فيصل دويح العتل ، والمهندس/ خالد بن أحمد النصر – رئيس جمعية المهندسين القطرية، وأمين عام اتحاد المهندسين العرب الدكتور/ عادل الحديثي ، ونائب الأمين العام لاتحاد المهندسين الخليجي المهندس/ معجب العجمي، وممثل السفارة القطرية بالكويت السيد/ جاسم اليوسف العبد الجبار.

ومن جهته قال رئيس جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية الأستاذ/ محمد بن لحدان المهندي: أن هذه أول اتفاقية توقعها الجمعية خارج دولة قطر، وتهدف الى تعزيز دور التحكيم في الدولة والمساهمة في التوعوية بأهميته وتعزيز الاستثمار في البلاد. وأضاف، إن الاتفاقية مع الأشقاء في الكويت تهدف الى تشجيع التواصل وتبادل الخبرات والاستشارات الفنية بين الطرفين.

نظمت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان:

خارطة طريق إلى التحكيم التجاري

نظمت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية محاضرة بعنوان «خارطة طريق إلى التحكيم التجاري»، والتي قدمها كل من الدكتور طارق مصدق والدكتور طلال جابر، اللذين يعملان في مجال القانون التجاري.

تناول الدكتور طارق والدكتور طلال خلال المحاضرة موضوع التحكيم التجاري بشكل شامل، حيث قدما خطوات وآليات تحقيق النجاح في هذا المجال، بالإضافة إلى استعراض الأسس القانونية والمفاهيم الأساسية لعملية التحكيم التجاري.

كما اشتمل محتوى المحاضرة على مقدمة حول مفهوم التحكيم التجاري وأهميته في حل النزاعات التجارية:

- تحليل للخطوات الرئيسية لبناء نموذج ناجح لعملية التحكيم التجاري.
- استعراض للتحديات والعقبات المحتملة التي قد تواجه ممارسي التحكيم التجاري وكيفية التعامل معها.

تقديم نصائح عملية وتوجيهات للمهتمين بدخول مجال التحكيم التجاري.

وجاءت التوصيات بناءً على محتوى المحاضرة، وتم تقديم بعض التوصيات المفيدة للمشاركين، وتشمل:

1. تعزيز الدور التوعوي للمنظمات القانونية في نشر الوعي حول التحكيم التجاري.
2. توفير التدريب والتأهيل للمحامين والقضاة وغيرهم من المهتمين بالتحكيم التجاري.
3. تشجيع التبادل الدولي للخبرات والمعرفة في مجال التحكيم التجاري.

ختاماً: انتهت المحاضرة بجلسة استفسارات وأجوبة حيث قام الحضور من الخبراء والمحكمين بطرح الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بموضوع المحاضرة، وقام الدكتور طارق والدكتور طلال بالرد عليها بشكل مفصل وشامل.

اقامـت جمعيـة الخبـراء والمحكميـن التوعويـة الثقافيـة محاضـرة بعنـوان:

ضـوابـط شـرط الـتـحـكـيـم فـي قـانـون الـتـحـكـيـم الـقـطـري

نظمـت جمعيـة الخبـراء والمحكميـن التوعويـة الثقافيـة محاضـرة بعنـوان «ضوابـط شـرط التحكيـم فـي قانـون التحكيـم القطـري»، والتـي قدمهـا المحامـي/ يوسـف الزمـان – المحامـي والقاضـي السـابق، حيـث أقيمـت المحاضـرة بتاريـخ 12 يونيـو 2024 بفنـدق هيلتـون الدوحـة.

تركـزت المحاضـرة علـى «ضوابـط شـرط التحكيـم فـي قانـون التحكيـم القطـري»، حيـث تـم اسـتعراض القوانيـن واللوائـح المعمـول بهـا فـي قطـر فيمـا يتعلـق بإجـراءات التحكيـم وشـروطه، بالإضافـة إلـى تحليـل القضايـا القانونيـة ذات الصلـة وأهميتهـا.

الحضـور والجمهـور: شـهدت المحاضـرة حضـورًا كبيـرًا مـن المحاميـن والخبـراء القانونييـن، بالإضافة إلـى طلاب القانون والمهتميـن بمجـال التحكيـم. تفاعـل الجمهـور بشـكل فعّـال مـع المحاضـرة مـن خلال طـرح الأسـئلة والمناقشـات.

التوجيهـات والتوصيـات: تضمنـت المحاضـرة توجيهـات وتوصيـات قانونية مهمـة للمحاميـن والمختصيـن فـي مجـال التحكيـم بمـا يتعلـق بضوابـط شـرط التحكيـم فـي القانـون القطـري، وكيفيـة تطبيقهـا بشـكل فعّـال فـي البيئـة القانونيـة المحليـة.

ختامـاً: انتهـت المحاضـرة بجلـب الشـكر للمحامـي/ يـوسـف الزمـان على تقديمهـا، وتعزيـز أهميـة مثـل هـذه الفعاليـات فـي تعزيـز الوعـي القانونـي وتطويـر مجـال التحكيـم فـي قطـر.

دفعة جديدة من الخبراء تؤدي اليمين القانونية بوزارة العدل

أدت دفعة جديدة من الخبراء، بوزارة العدل اليوم، اليمين القانونية بصفتهم خبراء معتمدين أمام السلطات القضائية في الدولة، وفقا للضوابط الواردة في القانون رقم (16) لسنة 2017 بتنظيم أعمال الخبرة.

وتم تسليم الخبراء شهادات القيد لمباشرة مهامهم، وذلك بعد أن تم قيدهم ضمن خبراء الجدول لدى إدارة الخبراء في وزارة العدل.

وتشمل الدفعة الجديدة 12 خبيرا من الكوادر الوطنية ومن أصحاب الخبرة في تخصصات مختلفة، تشمل الخبرة الحسابية والهندسة الميكانيكية والتثمين العقاري والهندسة الكهربائية والمجال البحري وسلامة الأغذية.

كما تضمنت الدفعة تخصصا جديدا يرخص له لأول مرة بجدول الخبراء المقيدين بوزارة العدل وهو تخصص الترجمة والتدقيق اللغوي، مما يشكل إضافة جديدة لجدول الخبراء، ويلبي الطلب بهذا المجال أمام المحاكم.

وبهذه المناسبة، أكد السيد عبدالله بوشهاب المري مدير إدارة الخبراء بوزارة العدل، على أهمية دور الخبراء بصفتهم أعوان القضاة، وأحد ركائز تحقيق العدالة الناجزة، وذلك انطلاقا من مسؤوليتهم القانونية في إظهار الأدلة والبراهين فيما يخص الجوانب الفنية المتعلقة بالقضايا المختلفة، وما تؤديه تقارير الخبرة من دور في تسريع صدور الأحكام والفصل في القضايا، منوها إلى حرص الوزارة على تعزيز الكادر الوطني من الخبراء، وتوفير الخبرات التي تواكب النهضة الشاملة التي تشهدها الدولة في كافة المجالات.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل في هذا الصدد على زيادة أعداد الخبراء وتنويع مجالات خبراتهم، لاسيما الخبرات التخصصية الفنية الدقيقة والنادرة، حيث تم استحداث نظام لجدول الخبراء وذلك بهدف توثيق وقيد الخبرات المختلفة في كافة التخصصات، مع وضع قواعد تنظم كيفية قيد الخبراء بالجداول والتصريح للخبراء بمزاولة أعمال الخبرة، مضيفا أنه ضمن جهودها لتفعيل أحكام القانون رقم 16 لسنة 2017 الخاص بتنظيم أعمال الخبرة تعكف إدارة الخبراء على إعداد وتأهيل الكوادر والخبرات الوطنية القطرية تأهيلا متكاملا للاستفادة منها في تلبية الاحتياجات القضائية بأعمال الخبرة، كما يجري العمل على استقطاب أصحاب الخبرات النادرة لتعزيز كفاءة أعمال الخبرة وتوفير الخبرات الفنية اللازمة في مختلف المجالات والتخصصات، وبما يحقق الأهداف التي تسعى وزارة العدل إلى تحقيقها لتوفير دعم متكامل للمنظومة القانونية والقضائية.

ويجري إعداد وتأهيل الخبراء للقيام بمزاولة المهنة من خلال برامج تدريبية متكاملة يتلقاها المتقدمون لمزاولة المهنة قبل أداء اليمين القانونية ضمن دورات منتظمة بمركز الدراسات القانونية والقضائية.

وتهدف هذه البرامج إلى تعريف المتقدمين لمزاولة أعمال الخبرة بالقواعد الخاصة بممارسة مهنة الخبراء من خلال استعراض الأحكام الخاصة بشروط وضوابط القيد بجدول الخبراء، وبيان الالتزامات القانونية المتعلقة بممارسة مهنة الخبراء (خبراء الجدول وخبراء الإدارة)، والإحاطة بالقواعد الخاصة بالشكوى على الخبير ومساءلته تأديبيا وكذا القواعد القانونية المتعلقة بتنفيذ أعمال الخبرة، والقواعد القانونية المنظمة لندب الخبراء في المسائل الجنائية من النيابة العامة، وبيان قواعد مناقشة تقرير الخبير والاعتراض عليه، كما تتناول البرامج الأحكام المنظمة لقيد الخبراء وضوابط ممارسة أعمال الخبرة، والقواعد الخاصة بأداء وتنفيذ أعمال الخبرة.

اقامـت جمعيـة الخبـراء والمحكميـن التوعويـة الثقافيـة محاضـرة بعنـوان:

دور الخبـــرة الفنـيـــة فـي التـحـكـــيم

نظمت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية محاضرة بعنوان «دور الخبرة الفنية في التحكيم» قدمها كلا من سعادة القاضي / زلفا الحسن رئيسة المحكمة الابتدائية المالية في بيروت، والمحكم والخبير المهندس/محمد سعيد فتحة. بتاريخ 4 مارس 2024.

استهلت السيدة زلفا الحسن المحاضرة بتقديم نبذة عن دور الخبرة الفنية في التحكيم وأهميتها في تسوية النزاعات، حيث أشارت إلى أهمية توفير الخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة لتقديم الرأي الفني الموثوق به في حالات التحكيم.

من جانبه، قدم المهندس محمد سعيد فتحة نظرة عميقة حول كيفية استخدام الخبرة الفنية في عمليات التحكيم، وأبرز الأساليب والممارسات التي يمكن اعتمادها لضمان تقديم القرارات الصائبة والمنصفة في قضايا التحكيم.

وخلال الجلسة، تمت مناقشة العديد من القضايا ذات الصلة وتبادل الآراء والخبرات بين الحضور، الذين شملوا ممثلين عن مجتمع القضاء والمحاماة والخبراء والمهتمين بمجال التحكيم.

في الختام، تبنى الحضور فهمًا أعمق لدور الخبرة الفنية في عمليات التحكيم وأهميتها في تحقيق العدالة والمساواة في تسوية النزاعات.

اقامـت جمعيـة الخبـراء والمحكميـن التوعويـة الثقافيـة محاضـرة بعنـوان:

دور الخبـرة فـي قضايـا التحكيـم والتقاضـي

تمت يوم الثلاثاء الموافق 21 مايو 2024، في فندق هيلتون الدوحة، وبتنظيم من جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية، إقامة محاضرة مميزة بعنوان «دور الخبرة في قضايا التحكيم والتقاضي»، قدمها المهندس تحسين صالح، الخبير المعتمد في مجال التحكيم والتقاضي.

تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على أهمية دور الخبراء في عملية التحكيم والتقاضي، وكيفية تأثيرهم في تحقيق العدالة وتسوية النزاعات بين الأطراف. وقد كانت المحاضرة فرصة للمشاركين لفهم الدور الحيوي الذي يلعبه الخبراء في تقديم الأدلة والتقارير الفنية التي تساهم في اتخاذ القرارات القانونية بشكل أكثر دقة وعدالة.

بدأ المهندس تحسين صالح محاضرته بتقديم نبذة عن خبرته الواسعة في مجال التحكيم والتقاضي، مما أضفى مصداقية على المحتوى الذي قدمه. ثم تناول المواضيع التالية:

- تعريف الخبراء في القضايا القانونية والتحكيمية.
- دور الخبراء في جمع الأدلة وتقديم التقارير الفنية.
- أهمية الاستنتاجات الخبرية وتأثيرها على قرارات المحكمة أو لجان التحكيم.
- التحديات التي قد تواجه الخبراء أثناء تقديم خدماتهم في عمليات التحكيم والتقاضي.
- الأخلاقيات المهنية والمعايير التي يجب على الخبراء الالتزام بها.

كما تم فتح الجلسة للنقاش وطرح الأسئلة من قبل الحضور، مما أثرى المحاضرة بتبادل الآراء والتجارب العملية.

ختمت المحاضرة بجو من الحماس والإثراء المعرفي، حيث أبدى المشاركون استحسانهم للمحتوى الغني والمعلومات القيمة التي اكتسبوها خلال الجلسة. وأعربوا عن تطلعهم للمشاركة في المزيد من الفعاليات والمحاضرات التي تنظمها الجمعية في المستقبل.

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يشارك في "يوم الدوحة للتحكيم"

شارك سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، اليوم، في فعاليات مؤتمر «يوم الدوحة للتحكيم»، الذي ينظمه المعهد الملكي البريطاني للمحكمين، فرع قطر، بالتعاون مع مركز قطر للمال، ومحكمة قطر الدولية، ومركز تسوية المنازعات. وتناول المؤتمر عدة محاور أساسية تتعلق بأحدث التطورات في مجال التحكيم الدولي، بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين في هذا المجال من مختلف أنحاء العالم.

كما ركز المؤتمر على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التحكيم، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا السياق.

زيارة مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية لرئيس محكمة الاستثمار والتجارة القاضي / خالد العبيدلي

نظم مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية زيارة لمحكمة الاستثمار والتجارة بتاريخ 11 مارس 2024 لمناقشة سبل التعاون بين المحكمة وجمعية الخبراء والمحكمين.

في إطار التعاون والتبادل الثقافي والمعرفي بين المؤسسات القضائية والهيئات المهنية. وقد استقبل سعادة رئيس محكمة الاستثمار والتجارة، القاضي/ خالد العبيدلي، وفد جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية، برئاسة السيد محمد المهندي، رئيس مجلس إدارة الجمعية.

ترأس اللقاء السيد محمد المهندي، رئيس مجلس إدارة الجمعية، وقد تم خلال اللقاء استعراض دور الجمعية في خدمة قطاع الأعمال وتطويره، بالإضافة إلى مناقشة سبل التعاون بين المحكمة والجمعية في سياق تعزيز قطاع العدالة التجارية وتعزيز النظام القانوني لدعم بيئة الأعمال.

وجد الطرفان أن هناك فرصًا متعددة للتعاون المشترك في مجالات مثل التدريب والتبادل المهني، وتنظيم الفعاليات التوعوية والتثقيفية، وتبادل الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بالقضايا الاستثمارية والتجارية.

خلص اللقاء إلى تأكيد الالتزام المشترك بتعزيز التعاون وتطوير العلاقات بين المحكمة وجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية، بهدف خدمة العدالة التجارية وتعزيز بيئة الأعمال وتعزيز فهم المجتمع للقضايا القانونية والتجارية المتعلقة بالاستثمار والتجارة.

مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم يناقش في ندوة الإشكاليات العملية في التحكيم

الدوحة في 05 مايو / ناقش مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم بغرفة قطر خلال ندوة نظمها، الإشكاليات العملية في التحكيم في مراحل ما قبل صياغة الاتفاق، وعيوب تتعلق بتشكيل هيئة التحكيم، وعيوب تتعلق بنهائية الحكم.

حضر الندوة سعادة الدكتور الشيخ ثاني بن علي آل ثاني عضو مجلس الإدارة للعلاقات الدولية بمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم ،والسيد إبراهيم شهبيك، أمين عام مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، إلى جانب عدد كبير من القانونيين والمحكمين وممثلي شركات ومكاتب المحاماة في الدولة.

وأكد السيد إبراهيم شهبيك، أمين عام مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم على حرص المركز على نشر ثقافة التحكيم، من خلال تنظيم الندوات وورش العمل التي تروج للاستعانة بالتحكيم كوسيلة بديلة لحل المنازعات، مشيرا إلى أن دولة قطر استطاعت تعزيز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار من خلال التشريعات والقوانين التي أصدرتها في الأعوام الأخيرة، ومنها القانون رقم (2) لسنة 2017 الخاص بالتحكيم في المواد المدنية والتجارية.

ومن جهته لفت الدكتور عبدالباسط محمد الضراسي، أستاذ القانون التجاري المساعد، ورئيس قسم القانون الخاص في جامعة سبأ، إلى أبرز مزايا التحكيم من حيث السرعة والسرية واستقلال شرط التحكيم، ومدة التحكيم والطعن لدعوة البطلان ومبدأ الاختصاص بالاختصاص وغيرها، وبعدها تناول نماذج لشرط التحكيم المؤسسي ومنها نموذج الأونسترال، ونموذج مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم.

كما استعرض الضراسي أهم البنود التي تراعى عند صياغة شرط ا لتحكيم .

مقابلات الخبراء

الدكتورة / أسماء القره داغي
محامية بالتمييز ومحكمة

هل تعتقدون أن هناك حاجة لتعزيز التعاون بين الجمعية والمجلس الأعلى للقضاء لتعزيز الفعالية والشفافية في القطاع التجاري؟

بالتأكيد، هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون بين الجمعية والمجلس الأعلى للقضاء لتحقيق الفعالية والشفافية في القطاع التجاري ، حيث إن تبادل الخبرات والمعارف بين الجهتين يمكن أن يسهم في تطوير الإجراءات وتحسينها حيث يمكن للجمعية أن تقدم توصيات مبنية على تجاربها وممارساتها الفضلى ومبنية أيضا على التجارب السابقة للخبراء والمحكمين ، كما أن التنسيق المستمر بين الجهتين يمكن أن يؤدي إلى وضع سياسات وإجراءات تتماشى مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للسوق التجاري ، وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي بالدولة .

هل تعتقدون أن هناك فرصا لتحسين إجراءات التحكيم وفحص النزاعات من خلال التعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة؟

الفرص الواعدة تلوح في الأفق لتحسين إجراءات التحكيم وفحص النزاعات من خلال التعاون الوثيق مع محكمة الاستثمار والتجارة، حيث ان محكمة الاستثمار والتجارة تتمتع بخبرة واسعة في التعامل مع النزاعات التجارية بكافة أنواعها واشكالها ، ويمكن الاستفادة من هذه الخبرة العريقة في تطوير آليات التحكيم. يمكن للجمعية أن تستفيد من محكمة الاستثمار والتجارة في رؤيتها العميقة لتطوير النظام القضائي بالدولة من خلال عدة أساليب وممارسات ومن خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي هذا التعاون يمكن أن يؤدي إلى تطوير إجراءات أكثر عدالة وفعالية، ويعزز الثقة في النظام القضائي التجاري والثقة في إجراءات التحكيم وفحص النزاعات .

هل لديكم أي اقتراحات أو أفكار لتعزيز التفاعل بين جمعية الخبراء والمحكمين والمحكمة بهدف تحسين الخدمات القضائية؟

أحد الاقتراحات التي اراها مهمة إنشاء لجان مشتركة تعمل على وضع خطة عمل ودراسة وتحليل الوضع الحالي وقياس النتائج واقتراح خطط مستقبلية للتطوير واستدامة التطوير.

أيضا نقترح انشاء منصة إلكترونية مشتركة لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين الجمعية والمحكمة وايضاً الخبراء والمحكمين .

كما لا يخفى علينا أهمية تنظيم ورش عمل وندوات دورية تجمع بين أعضاء الجمعية وقضاة المحكمة لتبادل التجارب والخبرات العملية ومناقشة أفضل الممارسات.

ما رأيكم في دور محكمة الاستثمار والتجارة في تعزيز العدالة التجارية في قطر من خلال الشراكة المستقبلية مع جمعية الخبراء والمحكمين؟

تلعب محكمة الاستثمار والتجارة دورًا حيويًا وأساسيًا في تعزيز العدالة التجارية في قطر. من خلال الشراكة المستقبلية مع جمعية الخبراء والمحكمين، يمكن تعزيز هذا الدور بشكل أكبر. الجمعية يمكن أن تقدم الدعم الفني والاستشاري للمحكمة، وأيضا المحكمة تقدم الدعم الفني والاستشاري للجمعية مما يساهم

في تحسين الكفاءة والفعالية وبالتالي تساهم الشراكة في تقديم حلول مبتكرة وسريعة للنزاعات التجارية، مما يعزز ثقة المستثمرين .

هل تعتقدون أن هناك حاجة لتقديم تدريبات خاصة للخبراء والمحكمين حول القوانين واللوائح التي تنظم قضايا الاستثمار والتجارة؟

التدريب بابب من أبواب زيادة المعرفة من ذوي الخبرات والكفاءات لذلك هناك حاجة ملحة لتقديم تدريبات خاصة للخبراء والمحكمين. القوانين واللوائح التي تنظم قضايا الاستثمار والتجارة تتغير وتتطور باستمرار، ومن الضروري أن يكون الخبراء والمحكمون على دراية تامة بأحدث التطورات والتعديلات على القوانين ، وان هذه التدريبات تساعد في رفع مستوى الكفاءة والاحترافية بين الخبراء والمحكمين، مما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات القضائية المقدمة. يمكن تنظيم دورات تدريبية متخصصة تغطي مختلف جوانب القانون التجاري وقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية عملية تعزز من مهارات التحكيم وفحص النزاعات.

هل تعتقدون أن هناك حاجة لتقديم تدريبات خاصة للخبراء والمحكمين حول القوانين واللوائح التي تنظم قضايا الاستثمار والتجارة؟

التدريب بابب من أبواب زيادة المعرفة من ذوي الخبرات والكفاءات ، لذلك اننا بحاجة واضحة لتقديم تدريبات متخصصة للخبراء والمحكمين على جميع القوانين واللوائح المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة مثل القانون التجاري وقانون الشركات وغيرها، وهذا يساهم في رفع مستوى الثقافة القانونية لديهم ، حيث ان اغلب الخبراء والمحكمين ليسوا قانونيين ، لذلك فإن تدريبهم يساهم زيادة معرفتهم والمامهم بالقوانين وبخاصة ان هناك استحداث لبعض القوانين وبعض القوانين يتم التعديل عليها وبالتالي يكون الخبير والمحكم على اطلاع أيضا بتلك التعديلات ، حتى يستند ويشير اليها في تقرير الخبرة أو في القرار التحكيمي ، أيضاً من خلال الدورات التدريبية قد تنتج عنها بعض التوصيات المفيدة وبالتالي قد تساهم في اقتراح قوانين أو تعديل بعض المواد بالقوانين ذات الصلة ويتم عرضها على الجهات المعنية كمشروع قانون او تعديل بعض مواد القانون مما يساهم في رفع مستوى الكفاءة والاحترافية بين الخبراء والمحكمين و تعزيز مكانتهم بالدولة .

كيف يمكن للخبراء أن يساهموا في تحقيق النزاهة والشفافية في إجراءات المحكمة والحفاظ على سمعتها؟

الخبراء لهم دور كبير في تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة ، حيث أنهم يساهمون في تحقيق النزاهة والشفافية من خلال الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية في عملهم داخل المنظومة القضائية وخارجها وتفعيل منظومة القيم السلوكية ويجب على الخبراء تقديم تحليلا ت دقيقة وتقارير غير متحيزة لأحد الأطراف والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة وبمعايير الشفافية والمساواة بين جميع الأطراف في الدعوى القضائية، كما يجب عليهم الحفاظ على سرية المعلومات وعدم استخدام معرفتهم لأغراض شخصية أو غير مشروعة وهذا الالتزام سيساهم في تعزيز ثقة المتقاضين في النظام القضائي.

المهندس / محمد حسن النعيمي
محكم وخبير هندسة مدنية

كيف يمكن للخبراء والمحكمين المساهمة في تعزيز نظام العدالة والقضاء في قطر خاصة فيما يتعلق بالقضايا التجارية؟

الخبراء والمحكمين ذوي خبرة عميقة كلا في مجاله واختصاصه ويعتمد عليهم الجهاز القضائي في الدولة اعتماداً كبيراً حين يكلفهم بمهام معينة في القضايا الماثلة امام المحاكم، وحيث تتمثلك مهام اولائك الخبراء في التحليل الفني والموضوعي والحيادي وتبسيط الشرح الفني للقضايا تسهيلا لقراءتها من جانب السادة القضاة، وهو ماسيوفر جهدا ووقتا يتيح للمحاكم فيه البت بشكل سريع ووفقا للأصول الفنية، وكذلك الحال بالنسبة للمحكمين فعملية اختيارهم كمحكمين فرد أو ضمن هيئة تحكيم بغرض البت في بعض القضايا يعتبر دليل ثقة أولاها لهم المحتكمين وكذلك الجهاز القضائي في الدولة الذي جعل التحكيم الفرد او المؤسسي ضمن خيارات التقاضي للخصوم حيث يتمتع المحكمين بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنهم من البت في ما يوكل اليهم من قضايا بشكل سليم وسريع وفقا للأصول والإجراءات المعمول بها في الدولة وهو مايسهم بشكل كبير في تطوير المنظومة القضائية في الدولة

هل تعمل الجمعية الخبراء والمحكمين على تقديم الدعم الفني والاستشاري لقضايا تتعلق بالاستثمار والتجارة؟

الجمعية بدأت منذ تدشينها بشكل

رسمي بالبدء في تنفيذ عدد من المؤتمرات الفنية والورش التوعوية لاعضائها في مجال الخبرة والتحكيم حيث حضرنا عددا منها ، وتهدف هذه الفعاليات للارتقاء بآداء أعضائها من جميع الجوانب الفنية والقانونية وهو ماسيؤدي في المحصلة لرفع جودة التقارير التي يقدمها الأعضاء للجهات القضائية او مراكز التحكيم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نأمل من الجمعية بأن تعقد عددا من اللقاءات مع المحاكم القطرية على اختلاف درجاتها واختصاصها وكذلك مع مراكز التحكيم داخل الدولة وذلك بغرض تعريفهم بالخدمات التي تستطيع أن تقدمها لهم الجمعية عن طريق أعضائها المنضمين لها وكذلك الجهود التوعوية والتثقيفية التي تقدمها الجمعية للمجتمع وهو ما يؤسس لتوفير استفادة متبادلة بين الجمعية وهذه الجهات.

هل هناك أي مشاريع تعاون مستقبليه مشتركة بين الجمعية والمحاكم في دولة قطر؟

مجلس الإدارة نشيط جداً في مسألة التعاون مع المحاكم القطرية باختلاف درجات تقاضيها او حتى مع مراكز التحكيم ونحن نأمل أن يتم في القريب العاجل عمل اتفاقيات تعاون مشتركة مع هذه الجهات ضمانا لتعزيز رؤية قطر 2023 وتحديدً في مجال التنمية البشرية حيث سترفد الجمعية تلك الجهات بعناصر وكفاءات قطرية ذات خبرة عميقة من مختلف المجالات والقطاعات مما سيسهل عملية التقاضي ويسرع من وقت إنجازها ، حيث يقع على عاتق الجمعية في هذه المرحلة العمل على زيادة وتكثيف حضورها على المستوى الإعلامي والمهني وذلك بغرض تعريف الجهات والمؤسسات الحكومية بالدولة بالدور الكبير الذي تؤديه الجمعية على المستوى العام وكذلك ماتملكه من خبرات وكفاءات وطنية ضمن أعضائها وهي بذلك قاردة على تقديم خدماتها الفنية للمحاكم القطرية وكذلك مراكز التحكيم بالدولة ، كما أنه يجب أن تطور الجمعية من قدراتها عبر تبادل الزيارات والخبرات مع الجمعيات المشابهة لها في هذا المجال وذلك من باب الارتقاء بمستوى التعاون التوعوي واكساب أعضائها مزيدا من الخبرات والامكانيات

مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية في:

«اليوم الدولي للعمل البرلماني»

بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم

شاركت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية بنجاح في اليوم الدولي للعمل البرلماني تحت عنوان «بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم» والذي تم تنظيمة من مجلس الشورى في فندق الريتز كارلتون - الدوحة - قطر ، بتاريخ 2024/06/11 .

اليوم الدولي هذا يعد مناسبة مهمة تهدف إلى تعزيز التواصل بين الأمم والثقافات من خلال الحوار البرلماني والتعاون الدولي.

تستهدف جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية دائماً الفعاليات والنشاطات التي تعزز الفهم المتبادل وتعزز قيم السلام والتسامح في المجتمعات الدولية.

خلال هذا اليوم الخاص، شارك الدكتور المهندس/ عبدالله بن محمد رفعان العجمي، نائب رئيس مجلس الإدارة بجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية،

حيث قدم الدكتور العجمي مداخلات قيمة تسلط الضوء على أهمية بناء الجسور بين الشعوب والثقافات كأساس لتحقيق التعايش السلمي والتقارب الإنساني.

تم تسليط الضوء في هذه الفعاليات على دور البرلمانات في تحقيق التفاهم الدولي وتعزيز السلام العالمي، وكذلك على أهمية تعزيز الحوار البناء بين الدول في حل المشكلات العالمية المشتركة. كما تم استعراض التحديات والفرص التي تواجه العالم اليوم في سياق العولمة والتقارب الثقافي.

نجحت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية خلال هذا اليوم في إبراز دورها الفاعل بالمشاركة في تعزيز السلام العالمي والتعايش الثقافي، وفي تعزيز قيم التسامح والتفاهم بين الأمم. نتطلع إلى مزيد من التعاون البناء مع الشركاء الدوليين لمواصلة رسالتنا المشتركة نحو عالم أكثر سلامًا وازدهارًا للجميع.

كما تأكد جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية على أنها ستواصل جهودها لتعزيز التواصل الثقافي والتفاهم العالمي، وتعزيز قيم السلام والتسامح في كافة المنتديات والفعاليات الدولية. نحن نعتز بالدعم الدائم الذي نحظى به من الشركاء والمشاركين، ونتطلع إلى المزيد من التعاون لبناء عالم أكثر سلامًا وازدهارًا للجميع.

مشـــاركة جمعيـــة الخبـــراء والمحكميـــن التوعـويـــة الثـقـافـــيـة القـطـريـــة فـــي المؤتمـــر الدولـــي للوســـاطة والتحكيـــم

شـاركت جمعيـة الخبـراء والمحكميـن التوعويـة الثقافيـة القطريـة فـي المؤتمـر الدولـي للوسـاطة والتحكيـم بعنـوان: «دور الملكيـة الفكريـة فـي تعزيـز النمـو الإقتصـادي : تحليـل العلاقـة بيـن حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة وتدفقـات الإسـتثمار الأجنبـي المباشـر»

والـذي تـم تنظيمـة مـن محكمـة قطـر الدوليـة ومركـز تسـوية المنازعـات فـي فنـدق والـدورف اسـتوريا - الوسـيل - الدوحـة - قطـر ، بتاريـخ 2024/06/03 .

هـذا المؤتمـر يأتـي فـي سـياق التركيـز علـى أهميـة حمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة كعامـل حيـوي فـي دعـم النمـو الاقتصـادي، وخاصـة فيمـا يتعلـق بتأثيرهـا علـى تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر. وقـد جـذب المؤتمـر مجموعـة واسـعة مـن الخبـراء والمتخصصيـن فـي مجـالات القانـون، الاقتصـاد، والسياسـات العامـة مـن مختلـف أنحـاء العالـم.

الأهـداف الرئيسـية للمؤتمـر كانـت تحليـل التفاعـل بيـن حمايـة الملكيـة الفكريـة والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، واسـتعراض كيفيـة تعزيـز بيئـة الأعمـال وجـذب رؤوس الأمـوال مـن خلال الإطـار القانونـي والتنظيمـي للملكيـة الفكريـة فـي القطاعـات المختلفـة.

مـن خلال الجلسـات والمناقشـات التـي جـرت خلال المؤتمـر، تـم التركيـز علـى أهميـة تبنـي سياسـات فعالـة لحمايـة حقـوق الملكيـة الفكريـة وتشـجيع الابتـكار والإبـداع، كمـا تـم تسـليط الضـوء علـى دور الوسـاطة والتحكيـم فـي حـل المنازعـات المتعلقـة بالملكيـة الفكريـة بطـرق

تساهم في تعزيز الاستقرار والثقة بين الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد المؤتمر إطلاق أفكار جديدة ومبادرات مبتكرة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية الملكية الفكرية وتعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي بين الدول المشاركة.

إن مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين القطرية في هذا المؤتمر تعكس التزامها بالمساهمة في تعزيز ثقافة القانون والعدالة ودعم البيئة القانونية المناسبة لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

كما شكل ايضاً المؤتمر مناسبة هامة لتبادل الآراء والخبرات حول كيفية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حماية الملكية الفكرية، وتحليل الآثار المترتبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حضر المؤتمر عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في المجالات القانونية والاقتصادية والأكاديمية، مما أدى إلى مناقشات مثمرة وتوصيات مفيدة.

ركزت كلمة الأستاذ/ محمد بن لحدان الحسن المهندي، رئيس مجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين القطرية

على دور الخبراء والمحكمين في حل المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بطرق فعالة وعادلة، مما يسهم في تعزيز بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطر.

كما أضاف المهندس/ خالد بن أحمد النصر، عضو مجلس الإدارة وأمين السر بجمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية نعرب عن فخرنا بالمساهمة في هذا الحدث البارز، ونتطلع إلى المزيد من التعاون والمشاركة في المبادرات المستقبلية لتعزيز الفهم والتطبيق الفعال لقوانين وسياسات حماية الملكية الفكرية في الساحة الدولية.

تقـريـــر نـدوة بـعـــنوان :

«ضـــوابـــط شـــرط التـحـكـــيم في قـانـــون التـحـكـــيم القطـــري»

عُقِدَت محاضرة توعوية ثقافية بعنوان «ضوابط شرط التحكيم في قانون التحكيم القطري» بتنظيم من جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية يوم الأربعاء بتاريخ 12 يونيو 2024 في فندق هيلتون الدوحة.

قدّم المحاضرة المحامي والقاضي السابق يوسف الزمان، الذي قدم رؤية متخصصة وعميقة حول مفهوم وأهمية شرط التحكيم في القانون القطري.

تمحورت المحاضرة حول أهمية شرط التحكيم كأداة لتسوية النزاعات بشكل فعال وسلس، وكذلك دوره في تعزيز مبادئ العدالة وتقليل الاكتظاظ في المحاكم التقليدية. كما ناقشت الجلسة تفاصيل تطبيق شرط التحكيم في إطار القانون القطري والضوابط والمعايير التي يجب أن تتوافق معها الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم.

شارك الحضور في المناقشة وطرح الأسئلة التي أثرت في نقاش مفيد حول موضوع التحكيم وتطبيقاته في السياق القطري.

وخلال المحاضرة، تم تقديم أمثلة عملية ودراسات حالة تسلط الضوء على فوائد شرط التحكيم وكيفية تطبيقه بشكل فعال.

باختتام المحاضرة، أثنى الحضور على الاستفادة الكبيرة التي حصلوا عليها من المعلومات القيمة والتحليلات العميقة التي قدمها المحامي يوسف الزمان.

كما أعربوا عن رغبتهم في المزيد من هذه الفعاليات التوعوية والثقافية في المستقبل.

تعتبر محاضرة «شرط التحكيم في قانون التحكيم القطري» مبادرة قيمة لنقل المعرفة وتعزيز الوعي القانوني بين المحامين والمهتمين بالقانون في دولة قطر.

Source: HDMI
No Signal

حـــول الخبـــرة الفنيـــة وأهميتهـــا

كثيرا ما تستعين الجهات القضائية ومن أبرزها المحاكم بالخبراء في التخصصات الفنية المختلفة، مثل الهندسة والمحاسبة، والطب الشرعي، والتامين، والحوادث .... الخ. وقد تقرر المحكمة من تلقاء نفسها الاستعانة بخبير، وقد يكون بطلب من الخصوم في الدعوى. والخبير بعد أن تكلفه المحكمة بالعمل يجب ان يتقيد بإطار المهمة التي كلفته بها المحكمة، وبعد ان يحقق المأمورية يقدم تقريرا للمحكمة يسمى تقرير الخبرة. وتقرير الخبرة من الناحية القانونية البحتة يعد من قبيل الدليل الفني في الاثبات، والمحكمة لا تتقيد بما جاء فيه، فقد تأخذ او لا تأخذ به كله او بعض منه.

عمل الخبير

عمل الخبراء ينتهي حيث يبدأ تقييم الحقائق بناء على تقاريرهم المرفوعة أما التقييم فهي مهمة القاضي حصراً، فالقاضي غير ملزم باتباع الحل المقترح من طرف الخبير في تقريره، لكن على المحكمة توضيح أسباب عدم الأخذ بتقرير الخبرة الفنية ، وأسباب الاختلاف في وجهات النظر إذا ابتعدت عن الحل المقترح، فعمل الخبير ورأيه مهم جداً خلال المحاكمة لمعرفته المتخصصة بالموضوع المعني، كيفما كانت درجة الحسم في استنتاجاته.

ليست الكفاءة فقط هو ما يتطلب عمل الخبير فيجب على الخبير أن يتمتع بمهارات تأهيلية تتوافق وتعقيد المهمة التي أوكل له البحث فيها، ويتطلب أيضاً أن يتسم الخبير بالاستقلالية والنزاهة والاحترام لهذه المعايير.

لضمان السير الجيد لعملية تقصي الحقائق، ألا تكون للخبير مصالح أخري تتعارض أو تتماشى مع مصالح آخرين.

همة الخبير

تتمثل مهمة الخبير في تقديم الحقائق أمام المحكمة التي لا يجمعها مختص بعلم أو دارس لدراسة متخصصة وموضوعية ويستطيع نقل معارفه العلمية المتخصصة في تقريره، وتقديم حقائق تستند على معارفه وتكوينه وخبرته والتي يمكن من خلالها أن يستنبط القاضي استنتاجه وتقييمه الموضوعي والدقيق للحقائق.

تهدف تقارير الخبرة الفنية إلى وصف وشرح وضعية الأشخاص والظروف المادية والوقائع المدروسة وبيان (مختلف) الأسباب للوقائع التي تسببت في الضرر.

في المحاكمات الجنائية، يرتكز التقييم على المسائل المتعلقة بالمسؤولية القانونية الجنائية للمدعى عليه، والظروف الشخصية والاقتصادية للضحية والتأكد من الأسباب.

في الإجراءات المدنية أو الإدارية، يهتم التقييم أساساً بظروف الأشخاص والعناصر المادية ومسار الأحداث، لذلك فإن الخبرات في مجالات الطب وعلم النفس والبناء والاقتصاد، وكذا تلك التي تتعلق بحوادث السير، تكون ذات أهمية بالغة.

يعتمد القرار القضائي على التقييم الموضوعي للحقائق لذا تعتبر نتائج تقارير الخبرة حاسمة لنتائج المحاكمة، ويكون بذلك من الأهمية القصوى اختيار الخبير الأكثر ملائمة وخبرة لهذه المهمة.

معايير اختيار الخبير

يحق للمحكمة أن تعين خبيراً، ولها أن تطلب من الأطراف اقتراح شخص خبير، ولهم الحق في ذلك، ويكون للمحكمة حق رفض اقتراح كلا الطرفين إذا كانت تعلم بأن ذلك الخبير غير مؤهل، مع مراعاة أن المبدأ العام للاختيار هو أهلية الخبير وفقاً لمعايير الاختيار التالية:

أن يمتلك المؤهل والخبرة والكفاءة

تعتمد المؤهلات على مجال الخبرة، وعلى المهمة الواجب إتمامها، فالخبراء في قطاع العلوم والأبحاث عادة ما تغطي كفاءتهم مجالاً واسعاً. والشروط المتعلقة بمؤهلات الخبير تختلف وفقاً للتخصص المهني وللمهام الموكلة.

الاستقلالية الفعلية والحياد الشخصي

يجب أن يتحلى الخبير بالاستقلالية فيما يقدمه من تحليل وبالحياد تجاه الطرفين، وألا يرتبط بعلاقات شخصية وثيقة مع أحد الأطراف، لتلافي وجود تعارض في المصالح، ويضمن بذلك تقديم تقرير موضوعي وغير متأثر بمصالحه الشخصية المحتملة.

التفرغ والإمكانيات التقنية والقدرة الشخصية

على الخبير التفرغ للمهمة وامتلاك الوقت الكافي والإمكانيات التقنية الضرورية لمباشرة الخبرة بشكل سليم ضمن الجدول الزمني لمعالجة القضية، ويجب أن يكون قادراً على أنجاز التقييم شخصياً، ويكون جاهزاً لحضور المحاكمة والتكاليف المتوقعة.

امتلاك الخبرة في مجال التخصص

إذا كانت لدى الخبير تجربة في مجال الخبرة القضائية فهذا أمر مطلوب جداً، إلا أنه من المهم الأخذ بالاعتبار أن تعيين خبير بانتظام للنظر في نفس النوع من التساؤلات قد ينقص من استقلاليته الفعلية، ولا يجوز تعيين خبير يدعم وجهة نظر علمية معينة عنوة من أجل التأثير على نتيجة التقييم، وينبغي أن يُبذل جهد دائم من المحكمة تعيين خبير مستقل يمتلك القدرة على تقديم كافة الآراء العلمية المختلفة.

لغة و أسلوب تقديم تقرير الخبرة الفنية

على الخبير أن يكون يتصف بالقدرة واللباقة التي تمكنه من تقديم تقريره بكلمات واضحة ومفهومة وباللغة الرسمية المستخدمة في المحكمة، بحيث يتمكن المتلقي -المحكمة والأطراف- من فهم عرضه وعليه أن يكون قادراً على تقييم الأدلة.

الحسم والرجوع للنتائج

يجب أن يبرهن الخبير عن حسمه أمام الأسئلة المطروحة عليه، وأن يحاول الإجابة عليها دون أن يترك نقاطاً عالقة، ويمكن القول إنه الحال بالنسبة إلى الخبراء ذوي الخبرة القضائية

أخذ جميع المعايير بعين الاعتبار

يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار معايير الاختيار بشكل عام، المبدأ العام هو تعيين خبير كفء ومستقل ومحايد قادر على تقديم تقرير الخبرة في إطار إجراءات قضائية نظامية، احترام هذا المبدأ هو السبيل الوحيد لضمان كون عملية تقصي الحقائق صحيحة وتساعد في بلوغ أهداف المصلحة القضائية.

قواعد إعداد تقرير الخبرة العامة

إن تقارير الخبرة الفنية هي أدوات الإثبات التي تعتمد عليها الهيئة القضائية، لذا، يرجى من هذه التقارير أن تكون ذات طابع قطعي، لذا وضعت لها وضع قواعد عامة مرتبطة بالشكل، تتمثل في القواعد التالية:

التقيد بما جاء بقرار المحكمة

يجب أن يمتثل الخبير لتعليمات المحكمة بالضبط كما هي مبينة في الأمر بالمهمة، من الجيد أن تظهر هذه التعليمات بوضوح من خلال التقرير إذا اتبعها الخبير بشكل صحيح وصريح.

و على الخبير إعداد تقريره بشكل

يراعي طبيعة المخاطب (المحتمل) فهذه نقطة تعتبر جوهرية لأجل تكييف شكل التقرير والأسلوب المستعمل المخاطب هو الجهة التي تعين الخبير والتي تقدم الأمر بالمهمة، أي المحكمة أو الجهة الإدارية القضائية، وأحياناً الأطراف أنفسهم، بغض النظر عن القدرات المعرفية للأطراف، يجب أن يكون تقرير الخبرة مفهوماً، وأن يقدم عناصر إثبات يمكن للمحكمة استعمالها

عدم التردد في الانتقال للمعاينة او لفحص الحسابات

لأجل القيام بهذه الفحوصات، على الخبير تحضير وتنظيم زيارته للموقع بنفسه وإبلاغ الأطراف والمحكمة عنها بشكل مسبق، عليه أيضاً ترك إمكانية المشاركة مفتوحة. يجب أن يكون الإجراء شفافاً لجميع الأطراف المعنية، ولا يجب أن يكون متحيزا أو أحادي الجانب، المبدأ العام المتعلق بالحق في الاستماع (من طرف المحكمة) يجب أن يحترم في كل الأوقات.

الحصول على تقارير إضافية وتكميلية

على الخبير أن يمتلك من الكفاءة والمهارة ما يمكنه من الحصول على وثائق وتقارير داعمة للتقرير الأصلي يضيفها إلى التقرير، بالإضافة إلى مستندات تكميلية ذات علاقة بالأسئلة المطروحة من المحكمة أو الأطراف الأسئلة المطروحة، وعليه اطلاع المحكمة والأطراف بذلك، والإشارة بوضوح إلى هذه التقارير التكميلية والتقييمات الإضافية وما تحتويه.

مضمون تقرير الخبرة

- يجب أن يبنى تقرير الخبرة على أسس علمية مفهومة ومصاغة بشكل جيد، ذات ترتيب وتنظيم، وينبغي أن يكون تقرير الخبرة متماسكاً وأن يشكل وحدة متكاملة مستقلة، ومراعياً لأحدث القواعد في مجال الخبرة.
- يجب أن يقدم التقرير الوقائع التي بنيت عليها استنتاجات الخبير، بشكل واضح ودقيق قدر الإمكان.
- أن يشير التقرير إلى الوقائع والاستنتاجات، والافتراضات التي أستند عليها بإشارة واضحة وعليه أن يشير إلى ذلك متضمناً ملخصاً للاستنتاجات ومجيباً بدقة على ما تطرحه المحكمة من أسئلة.
- أن يقدم تقرير الخبرة مكتوباً أو إلكترونياً، حسب تعليمات المحكمة، وفي حال أنتج الخبير تقريره إلكترونياً، عليه أن يتحمل مسؤولية سلامته من التزوير، على أن يوضع التقرير بين يدي المحكمة والأطراف في شكل وثيقة ورقية أو إلكترونية.

مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم: 3 مليارات ريال قيمة قضايا التحكيم العام الماضي

أكد السيد إبراهيم شهبيك الأمين العام لمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم بغرفة قطر، أن قيمة قضايا التحكيم المنظورة من قبل المركز خلال العام الماضي بلغت حوالي 3 مليارات ريال.

وأوضح شهبيك، في تصريحات له، أن النزاعات في قطاع المقاولات والإنشاءات احتلت المرتبة الأولى في القضايا المتداولة تحت مظلة المركز، مشيرا إلى أن أحكاما تحكيمية صدرت في أكثر من 35 بالمئة من إجمالي الدعاوى التي نظرها المركز العام الماضي، ويستمر نظر باقي القضايا.

وأضاف أن المحكمين القطريين يشكلون أكثر من 50 بالمئة من الكادر التحكيمي الذين تم تعيينهم لنظر دعاوى التحكيم بالمركز خلال العام الماضي، كما أن 70 بالمئة من الدعاوى التحكيمية التي نظرها المركز كانت باللغة الإنجليزية وفق اتفاق الأطراف.

ولفت الأمين العام لمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم إلى أن التحكيم ساهم في تخفيف أعباء القضايا الملقاة على كاهل المحاكم الوطنية، كونه يمتاز بالمرونة في الإجراءات والتخصص في طبيعة المحكمين الذين يختارهم الأطراف في الغالب، لحسم نوع الخلافات التي تكون مرتبطة ببيئة تجارية معينة لها قواعد وأسس خاصة كقطاع المقاولات أو التكنولوجيا.

وشدد على أن المركز يهدف إلى تعزيز الوسائل البديلة لفض المنازعات المدنية والتجارية (التحكيم والتوفيق والوساطة) ونشر ثقافتها وتحسين ممارستها عمليا، وتطوير علاقة المركز بالمراكز الإقليمية والدولية ذات الصلة، منوها بدوره المحوري في نشر ثقافة التحكيم في مجتمع القانون والأعمال القطرية منذ تأسيسه عام 2006.

وقال إن المركز يقوم، انطلاقا من دوره المجتمعي، بعقد دورات تدريبية بهدف تأهيل وتدريب المحكمين، عبر دورات تخصصية في مجال التحكيم وفقا للمعايير والقواعد الدولية، كما يقوم بعقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة في التحكيم والوساطة بشكل دوري، والمشاركة في المؤتمرات الدولية المتخصصة في مجال التحكيم التجاري الدولي.

وأشار السيد إبراهيم شهبيك الأمين العام لمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم بغرفة قطر إلى أن التحكيم التجاري يعتبر من أنجع الوسائل البديلة لفض النزاعات، كما أنه يتميز بالتخصص والكفاءة والفعالية والسرعة في تسوية المنازعات بين أطراف التحكيم.

قطـر للسـياحة تعلـن عـن لجنـة تحكيـم النسـخة الثانيـة مـن «جائـزة قطـر للسـياحة»

وتهـدف الجائـزة المرتقبـة بشـتى فئاتهـا إلـى تكريـم أبـرز المسـاهمات التـي تُقـدَّم فـي القطـاع السـياحي سـواء علـى مسـتوى المؤسسـات أو الأفـراد، وذلك تقديـراً للتجارب السـياحية المتميزة والاسـتثنائية في قطر

أعلنـت قطـر للسـياحة عـن أعضـاء لجنـة تحكيـم النسـخة الثانيـة مـن «جائـزة قطـر للسـياحة»، والتـي ضمَّـت فـي عضويتهـا سـبعة أعضـاء موقريـن. وتهـدف الجائـزة المرتقبـة بشـتى فئاتهـا إلـى تكريـم أبـرز المسـاهمات التـي تُقـدَّم فـي القطـاع السـياحي سـواء علـى مسـتوى المؤسسـات أو الأفـراد، وذلـك تقديـراً للتجـارب السـياحية المتميـزة والاسـتثنائية فـي قطـر.

وتتولـى لجنـة التحكيـم مسـؤولية التقييـم الدقيـق للأعمـال والمسـاهمات المتميـزة التـي تقدمهـا الشـركات السـياحية أو الأفـراد عبـر سـبع فئـات أساسـية وهـي التميـز فـي الخدمـة وتجـارب الطعـام والمعالـم والأنشـطة المميـزة والفعاليـات الكبـرى والبصمـة الرقميـة والسـياحة الذكيـة والمسـتدامة والقيـادة المجتمعيـة. وتسـلط كل فئـة مـن هـذه الفئـات الجوانـب المميـزة والفريـدة فـي تجـارب زوار قطـر وأهلهـا.

وتضـم لجنـة التحكيـم التـي تـم إعلانهـا الأعضـاء الموقريـن التاليـة أسـماؤهم: الشـيخة العنـود بنـت حمـد آل ثانـي، رئيـس مجلـس إدارة شـركة «تـن إكـس فنشـرز» والدكتـور المهنـدس عبـد الله حسـن المحشـادي، الرئيـس التنفيـذي لمدينـة الوعـب، والسـيد رمـزان النعيمي، خبيـر الابتكار وريـادة الاعمـال ، والاسـتاذة الدكتـورة رنـا صُبـح، عميـد

كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، والسيد علي بن طوار الكواري، إعلامي وممثل برنامج الأعوام الثقافية بمتاحف قطر، و المهندس عزام المناعي، الرئيس التنفيذي لمسرعة الاعمال الرياضية ، عضو مؤسسة أسباير زون، والسيد مارسيل لايزر، نائب مدير إدارة التعاون الفني وطريق الحرير في منظمة الأمم المتحدة للسياحة.

وسوف تتولى لجنة التحكيم التي تم اختيار أعضائها بعناية عملية تقييم طلبات الترشح التي يتوقع أن يتجاوز عددها إجمالي الطلبات التي تقديمها في نسخة العام الماضي، والتي زادت عن 300 مشاركة من جميع أنحاء القطاع السياحي في قطر. وسوف يحصل الفائزون على عروض ترويجية واسعة النطاق داخل قطر وخارجها بما يضمن تعزيز حضورهم. ومن المقرر أن يتم الإعلان عن الفائزين بجوائز النسخة الثانية من جائزة قطر للسياحة في 27 أكتوبر 2024.

وتتيح جائزة قطر للسياحة الترشح لجميع الشركات والأفراد العاملين في القطاع السياحي. وقد أصبحت الجائزة بمثابة معيار للتميز، حيث تسلط الضوء على أفضل المساهمات والخدمات والابتكارات السياحية في البلاد والإنجازات المتميزة التي تقدمها المؤسسات أو الأفراد. كما تمثل الجائزة فرصة لإرساء معايير جديدة في صناعة السياحة وتكريم مساهمات هؤلاء الذين يعززون سمعة قطر كوجهة سياحية رائدة على خارطة السياحة العالمية. ويعتبر الفوز بجائزة قطر للسياحة دليلاً على التميز الذي يعزز بدوره قيمة العلامة التجارية ويشكل الأعمال أو الحياة المهنية، ويكتسب تقديراً مرموقاً على المستوى المحلي والدولي.

وتتميز عملية التقديم للجائزة بالبساطة حيث لا يحتاج المتقدمون سوى للأجابة على 5 أسئلة وإضافة المستندات الداعمة. وتم فتح الباب لتقديم طلبات الترشح في 9 يونيو الماضي، ويستمر ذلك حتى موعد أقصاه 8 أغسطس 2024.

نبذة عن قطر للسياحة

قطر للسياحة، الجهة المسؤولة عن التنظيم و النهوض بالقطاع السياحي وتوسيع نطاق عروضه عبر تنمية الموروث الثقافي الغني للبلاد وتطوير معالم الجذب والتجارب السياحية الفاخرة. وتتبنى في ذلك رؤية واضحة تسعى من خلالها إلى ترسيخ مكانة قطر كوجهة سياحية عائلية رائدة تتمتع بسجل حافل في تميز الخدمة وتحقيق نمو اقتصادي متنوع وقائم على الابتكار. وتعمل قطر للسياحة على تنظيم وتطوير صناعة السياحة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي. وتتولى قطر للسياحة وضع الاستراتيجية الخاصة بالقطاع السياحي ومراجعتها بصفة دورية والإشراف على تنفيذها، مستهدفة في ذلك تنويع العروض السياحية في البلاد وزيادة الإنفاق السياحي للزوار. كما تعمل قطر للسياحة على تعزيز حضور قطر عالمياً.

حـــول الخبـــرة الـفـنـــية وأهـمـيـتـــها

كثيرا ما تستعين الجهات القضائية ومن أبرزها المحاكم بالخبراء في التخصصات الفنية المختلفة، مثل الهندسة والمحاسبة، والطب الشرعي، والتامين، والحوادث .... الخ. وقد تقرر المحكمة من تلقاء نفسها الاستعانة بخبير، وقد يكون بطلب من الخصوم في الدعوى. والخبير بعد أن تكلفه المحكمة بالعمل يجب ان يتقيد بإطار المهمة التي كلفته بها المحكمة، وبعد ان يحقق المأمورية يقدم تقريرا للمحكمة يسمى تقرير الخبرة. وتقرير الخبرة من الناحية القانونية البحتة يعد من قبيل الدليل الفني في الاثبات، والمحكمة لا تتقيد بما جاء فيه، فقد تأخذ او لا تأخذ به كله او بعض منه.

عمل الخبير

عمل الخبراء ينتهي حيث يبدأ تقييم الحقائق بناء على تقاريرهم المرفوعة أما التقييم فهي مهمة القاضي حصراً، فالقاضي غير ملزم باتباع الحل المقترح من طرف الخبير في تقريره، لكن على المحكمة توضيح أسباب عدم الأخذ بتقرير الخبرة الفنية ، وأسباب الاختلاف في وجهات النظر إذا ابتعدت عن الحل المقترح، فعمل الخبير ورأيه مهم جداً خلال المحاكمة لمعرفته المتخصصة بالموضوع المعني، كيفما كانت درجة الحسم في استنتاجاته.

ليست الكفاءة فقط هو ما يتطلب عمل الخبير فيجب على الخبير أن يتمتع بمهارات تأهيلية تتوافق وتعقيد المهمة التي أوكل له البحث فيها، ويتطلب أيضاً أن يتسم الخبير بالاستقلالية والنزاهة والاحترام لهذه المعايير.

لضمان السير الجيد لعملية تقصي الحقائق، ألا تكون للخبير مصالح أخري تتعارض أو تتماشى مع مصالح آخرين.

همة الخبير

تتمثل مهمة الخبير في تقديم الحقائق أمام المحكمة التي لا يجمعها مختص بعلم أو دارس لدراسة متخصصة وموضوعية ويستطيع نقل معارفه العلمية المتخصصة في تقريره، وتقديم حقائق تستند على معارفه وتكوينه وخبرته والتي يمكن من خلالها أن يستنبط القاضي استنتاجه وتقييمه الموضوعي والدقيق للحقائق.

تهدف تقارير الخبرة الفنية إلى وصف وشرح وضعية الأشخاص والظروف المادية والوقائع المدروسة وبيان (مختلف) الأسباب للوقائع التي تسببت في الضرر.

في المحاكمات الجنائية، يرتكز التقييم على المسائل المتعلقة بالمسؤولية القانونية الجنائية للمدعى عليه، والظروف الشخصية والاقتصادية للضحية والتأكد من الأسباب.

في الإجراءات المدنية أو الإدارية، يهتم التقييم أساساً بظروف الأشخاص والعناصر المادية ومسار الأحداث، لذلك فإن الخبرات في مجالات الطب وعلم النفس والبناء والاقتصاد، وكذا تلك التي تتعلق بحوادث السير، تكون ذات أهمية بالغة.

يعتمد القرار القضائي على التقييم الموضوعي للحقائق لذا تعتبر نتائج تقارير الخبرة حاسمة لنتائج المحاكمة، ويكون بذلك من الأهمية القصوى اختيار الخبير الأكثر ملائمة وخبرة لهذه المهمة.

معايير اختيار الخبير

يحق للمحكمة أن تعين خبيراً، ولها أن تطلب من الأطراف اقتراح شخص خبير، ولهم الحق في ذلك، ويكون للمحكمة حق رفض اقتراح كلا الطرفين إذا كانت تعلم بأن ذلك الخبير غير مؤهل، مع مراعاة أن المبدأ العام للاختيار هو أهلية الخبير وفقاً لمعايير الاختيار التالية:

أن يمتلك المؤهل والخبرة والكفاءة

تعتمد المؤهلات على مجال الخبرة، وعلى المهمة الواجب إتمامها، فالخبراء في قطاع العلوم والأبحاث عادة ما تغطي كفاءتهم مجالاً واسعاً. والشروط المتعلقة بمؤهلات الخبير تختلف وفقاً للتخصص المهني وللمهام الموكلة.

الاستقلالية الفعلية والحياد الشخصي

يجب أن يتحلى الخبير بالاستقلالية فيما يقدمه من تحليل وبالحياد تجاه الطرفين، وألا يرتبط بعلاقات شخصية وثيقة مع أحد الأطراف، لتلافي وجود تعارض في المصالح، ويضمن بذلك تقديم تقرير موضوعي وغير متأثر بمصالحه الشخصية المحتملة.

التفرغ والإمكانيات التقنية والقدرة الشخصية

على الخبير التفرغ للمهمة وامتلاك الوقت الكافي والإمكانيات التقنية

الضرورية لمباشرة الخبرة بشكل سليم ضمن الجدول الزمني لمعالجة القضية، ويجب أن يكون قادراً على أنجاز التقييم شخصياً، ويكون جاهزاً لحضور المحاكمة والتكاليف المتوقعة.

امتلاك الخبرة في مجال التخصص

إذا كانت لدى الخبير تجربة في مجال الخبرة القضائية فهذا أمر مطلوب جداً، إلا أنه من المهم الأخذ بالاعتبار أن تعيين خبير بانتظام للنظر في نفس النوع من التساؤلات قد ينقص من استقلاليته الفعلية، ولا يجوز تعيين خبير يدعم وجهة نظر علمية معينة عنوة من أجل التأثير على نتيجة التقييم، وينبغي أن يُبذل جهد دائم من المحكمة تعيين خبير مستقل يمتلك القدرة على تقديم كافة الآراء العلمية المختلفة.

لغة و أسلوب تقديم تقرير الخبرة الفنية

على الخبير أن يكون يتصف بالقدرة واللباقة التي تمكنه من تقديم تقريره بكلمات واضحة ومفهومة وباللغة الرسمية المستخدمة في المحكمة، بحيث يتمكن المتلقي -المحكمة والأطراف- من فهم عرضه وعليه أن يكون قادراً على تقييم الأدلة.

الحسم والرجوع للنتائج

يجب أن يبرهن الخبير عن حسمه أمام الأسئلة المطروحة عليه، وأن يحاول الإجابة عليها دون أن يترك نقاطاً عالقة، ويمكن القول إنه الحال بالنسبة إلى الخبراء ذوي الخبرة القضائية

أخذ جميع المعايير بعين الاعتبار

يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار معايير الاختيار بشكل عام، المبدأ العام هو تعيين خبير كفء ومستقل ومحايد قادر على تقديم تقرير الخبرة في إطار إجراءات قضائية نظامية، احترام هذا المبدأ هو السبيل الوحيد لضمان كون عملية تقصي الحقائق صحيحة وتساعد في بلوغ أهداف المصلحة القضائية.

قواعد إعداد تقرير الخبرة العامة

إن تقارير الخبرة الفنية هي أدوات الإثبات التي تعتمد عليها الهيئة القضائية، لذا، يرجى من هذه التقارير أن تكون ذات طابع قطعي، لذا وضعت لها وضع قواعد عامة مرتبطة بالشكل، تتمثل في القواعد التالية:

التقيد بما جاء بقرار المحكمة

يجب أن يمتثل الخبير لتعليمات المحكمة بالضبط كما هي مبينة في الأمر بالمهمة، من الجيد أن تظهر هذه التعليمات بوضوح من خلال التقرير إذا اتبعها الخبير بشكل صحيح وصريح.

و على الخبير إعداد تقريره بشكل يراعي طبيعة المخاطب (المحتمل) فهذه نقطة تعتبر جوهرية لأجل تكييف شكل التقرير والأسلوب المستعمل المخاطب هو الجهة التي تعين الخبير والتي تقدم الأمر بالمهمة، أي المحكمة أو الجهة الإدارية القضائية، وأحياناً الأطراف أنفسهم، بغض النظر عن القدرات المعرفية للأطراف، يجب أن يكون تقرير الخبرة مفهوماً، وأن يقدم عناصر إثبات يمكن للمحكمة استعمالها

عدم التردد في الانتقال للمعاينة او لفحص الحسابات

لأجل القيام بهذه الفحوصات، على الخبير تحضير وتنظيم زيارته للموقع بنفسه وإبلاغ الأطراف والمحكمة عنها بشكل مسبق، عليه أيضاً ترك إمكانية المشاركة مفتوحة. يجب أن يكون الإجراء شفافاً لجميع الأطراف المعنية، ولا يجب أن يكون متحيزا أو أحادي الجانب، المبدأ العام المتعلق بالحق في الاستماع (من طرف المحكمة) يجب أن يحترم في كل الأوقات.

الحصول على تقارير إضافية وتكميلية

على الخبير أن يمتلك من الكفاءة والمهارة ما يمكنه من الحصول على وثائق وتقارير داعمة للتقرير الأصلي يضيفها إلى التقرير، بالإضافة إلى مستندات تكميلية ذات علاقة بالأسئلة المطروحة من المحكمة أو الأطراف الأسئلة المطروحة، وعليه اطلاع المحكمة والأطراف بذلك، والإشارة بوضوح إلى هذه التقارير التكميلية والتقييمات الإضافية وما تحتويه.

مضمون تقرير الخبرة

- يجب أن يبنى تقرير الخبرة على أسس علمية مفهومة ومصاغة بشكل جيد، ذات ترتيب وتنظيم، وينبغي أن يكون تقرير الخبرة متماسكاً وأن يشكل وحدة متكاملة مستقلة، ومراعياً لأحدث القواعد في مجال الخبرة.
- يجب أن يقدم التقرير الوقائع التي بنيت عليها استنتاجات الخبير، بشكل واضح ودقيق قدر الإمكان.
- أن يشير التقرير إلى الوقائع والاستنتاجات، والافتراضات التي أستند عليها بإشارة واضحة وعليه أن يشير إلى ذلك متضمناً ملخصاً للاستنتاجات ومجيباً بدقة على ما تطرحه المحكمة من أسئلة.
- أن يقدم تقرير الخبرة مكتوباً أو إلكترونياً، حسب تعليمات المحكمة، وفي حال أنتج الخبير تقريره إلكترونياً، عليه أن يتحمل مسؤولية سلامته من التزوير، على أن يوضع التقرير بين يدي المحكمة والأطراف في شكل وثيقة ورقية أو إلكترونية.

مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية في "المعرض السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني"

شاركت جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية في المعرض السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني الذي أقيم في اكسبو الدوحة، وذلك من 16 إلى 18 يناير 2024. هذا الحدث السنوي يجمع مجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني من مختلف القطاعات، ويهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين هذه المنظمات.

عرض الأنشطة والبرامج:

تسعى الجمعية من خلال مشاركتها إلى عرض أنشطتها ومبادراتها التوعوية والثقافية التي تهدف إلى تعزيز الوعي القانوني وتطوير المهارات الثقافية.

توسيع الشبكات:

الاستفادة من الفرص المتاحة لبناء علاقات وشراكات جديدة مع منظمات أخرى وتوسيع شبكة العلاقات المهنية.

التفاعل مع الجمهور:

تقديم المعلومات والتوضيحات حول مشاريع الجمعية وتعزيز التواصل مع الجمهور والزوار.

أنشطة الجمعية في المعرض:

الجناح: قدمت الجمعية جناحاً متكاملاً يضم عرضاً تفاعلياً لمشاريعها وأنشطتها. تميز الجناح بتصميمه الجذاب والمبتكر، الذي عكس رؤية الجمعية وأهدافها.

ورش العمل:

نظمت الجمعية عدة ورش عمل تفاعلية تناولت مواضيع متعلقة بالتوعية القانونية وإدارة النزاعات. كانت هذه الورش فرصة للزوار للتفاعل المباشر مع الخبراء والمتخصصين.

العروض التقديمية:

قدمت الجمعية عروضاً تقديمية تعريفية حول مشاريعها، شملت نظرة عامة على أهداف الجمعية، أنشطتها الحالية، وأبرز إنجازاتها.

التفاعل الإيجابي:

حظي جناح الجمعية بتفاعل إيجابي من الزوار، الذين عبروا عن اهتمامهم بمبادرات الجمعية وأشادوا بجهودها في مجال التوعية القانونية والثقافية.

توسيع الشراكات:

أُبرمت العديد من الاتفاقيات والشراكات الجديدة مع منظمات أخرى، مما سيسهم في تعزيز التعاون في المستقبل.

الترويج للرسالة:

ساهمت الفعالية في تعزيز الوعي برسالة الجمعية وأهدافها، مما زاد من اهتمام المجتمع بأنشطتها وبرامجها.

الخاتمة:

أثبتت مشاركة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية في المعرض السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني أنها خطوة هامة نحو تحقيق أهداف الجمعية في تعزيز الوعي القانوني والثقافي. كانت الفعالية فرصة قيمة للتواصل مع المجتمع وبناء علاقات جديدة تدعم مسيرتها المستقبلية. تشكر الجمعية جميع الزوار والشركاء على دعمهم وتعاونهم، وتؤكد على استمرارها في العمل لتحقيق رسالتها وأهدافها.

مركـز التحكيـم الخليجـي يوقـع اتفاقيـة تعـاون مـع اتحـاد المحاميـن الخليجييـن

المنامة في 10 أغسطس/ بنا /وقع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتفاقية تعاون مشتركة مع اتحاد المحامين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ووقع الاتفاقية عن المركز الأمين العام الدكتور كمال بن عبد الله آل حمد، وعن الاتحاد رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسن بديوي، وذلك في مقر المركز بالعاصمة البحرينية المنامة، بحضور رؤساء الوفود الخليجية، ورئيس اللجنة الاستشارية للمركز الأستاذ ماجد قاروب، والأمين العام لاتحاد المحامين الخليجيين الأستاذ مبارك الشمري.

وتتضمن الاتفاقية التأكيد على ضرورة تبادل الخبرات الفنية بين الطرفين وفقًا للتخصصات والإمكانيات المتاحة، وتشجيع قطاع الأعمال والشركات على استخدام التحكيم كوسيلة لحل المنازعات. كما تنص الاتفاقية على تضمين شرط التحكيم في العقود مع الغير وفقًا لقواعد وإجراءات مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز أهمية التدريب وضمان جودته في تأهيل المحكمين والخبراء وأمناء السر، وتطوير خطة تنفيذية للمشروعات والأنشطة بين الطرفين.

وأكد الأمين العام لمركز التحكيم الخليجي الدكتور كمال آل حمد، حرص المركز على عقد الاجتماعات واللقاءات المثمرة مع الجهات المعنية لتعزيز التنسيق والتعاون في تطوير عمل التحكيم التجاري، وبحث البدائل المؤسسية لتسوية المنازعات التجارية في دول الخليج، ودعم البيئة الاستثمارية والنمو الاقتصادي في المنطقة.

وأشار إلى أن الاتفاقية تعكس قناعة الطرفين بأهمية التعاون وتأسيس شراكة استراتيجية لنشر ثقافة التحكيم والتعريف بالوسائل البديلة لفض المنازعات، مما يوفر بيئة آمنة للاستثمار ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ويسهم في إعداد وتأهيل المحكمين والخبراء.

من جانبه، قدم رئيس اتحاد المحامين الخليجيين الأستاذ حسن بديوي، والأمين العام للاتحاد المحامي مبارك مهزع الشمري، والشكر لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استضافته لاجتماع إدارة الاتحاد، مشيدين بجهود المركز في دعم مهنة المحاماة وتعزيز التعاون الخليجي المشترك.

الجدير بالذكر أن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو جهاز تحكيمي إقليمي دولي يتمتع بالشخصية المعنوية، وقد أنشئ بموجب قرار صادر من قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الرابعة عشر في الرياض، 20-22 ديسمبر 1993. وتمت المصادقة على القرار من قبل جميع مجالس الوزراء بدول المجلس، ويعمل المركز على تعزيز دور التحكيم في فض المنازعات التجارية والاستثمارية، وتدريب وتأهيل المحكمين والخبراء وأمناء السر من خلال برامج تدريبية ذات جودة عالية.

«الغرفة» استعرضت أهمية التحكيم في المنازعات المصرفية

عقد مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت ندوة افتراضية بعنوان «لماذا التحكيم في المنازعات المصرفية؟».

وصرح رئيس مجلس الإدارة، عبدالله عبداللطيف الشايع، بأن هذه الندوة هي واحدة من مجموعة من الندوات والفعاليات التي يعقدها المركز في إطار برنامج ثقافي موسمي، حرصاً على الالتزام بدور المركز في التوعية، وسعياً إلى نشر ثقافة التحكيم، وتأكيداً على مبدأ العدالة والنزاهة بوضع النظم الصحيحة في مجال فض المنازعات الناشئة عن الأوراق المالية في الكويت وخارجها، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار للوصول إلى تكامل الأسواق المالية، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها، كما أنه ونتيجة للانتشار الواسع لمراكز التحكيم، فقد خفّ العبء على محاكم الدولة.

وأكد الشايع أن هذه الندوة تأتي تأصيلاً ومعاصرةً لنمو المعاملات الدولية والمحلية، وتزايد الطلب المطرد للجوء إلى التحكيم كطريقة لحل المنازعات وتسوية الخلافات، وذلك لما يمتاز به من سرعة الإجراءات، والسرية التامة في التعامل مع موضوع النزاع، مما يحقق رغبة طرفي النزاع في الحفاظ على الخصوصية، كما تتسم فترة التحكيم بالقِصر.

تعاون مثمر

وعبّر الشايع عن امتنانه للتعاون المثمر بين المركز واتحاد مصارف الكويت، والذي يعد مساهمة جادة في تحسين البيئة الاستثمارية والقانونية في الكويت، من خلال تعزيز وتفعيل الوسائل البديلة لحل المنازعات، وتطوير التشريعات الخاصة بها، فضلاً عن تطوير قدرات وخبرات المشاركين في مجال الوسائل البديلة لحل المنازعات، وهو ما سيترتب عليه تعزيز قدرة دولة الكويت في مواجهة القضايا التحكيمية الدولية.

وأضاف أن أهمية اللجوء للوسائل البديلة لحل المنازعات تنبع من احتياج المستثمرين إلى مناخ ملائم، يطمئن من خلاله المستثمر الأجنبي على استثماراته التجارية بأنها ستحظى بالحماية المأمولة في الدولة المضيفة ضد ما اصطلح على تسميتها بالأخطار السياسية أو غير التجارية، كما أنها توفر الجهد والوقت اللذين يعدان العاملين الأكثر أهمية في دورة رأس المال، ولحماية التعاملات التجارية المحلية أو الوطنية والاستثمارات التجارية، وإزالة العقبات التي يضعها قانون كل دولة في وجه تدفق الاستثمارات والحركة التجارية عموماً.

«التحكيم التجاري» يختتم البرنامج الصيفي للتدريب القانوني «تمكين»

أنهى مركز الكويت للتحكيم التجاري، التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، أمس، أعمال البرنامج الصيفي للتدريب القانوني «تمكين» بنسخته الثانية، بحفل اختتام وتكريم المشاركين.

وأقام المركز هذا البرنامج بنسخته الثانية لهذا العام بهدف خلق كوادر قانونية مؤهلة تمكنهم من امتلاك المهارات التي تؤدي إلى إعداد جيل مبدع ومبتكر، وهو الدور المحوري والأساسي الذي حرص عليه المركز، في ظل العصر الرقمي ليكونوا قادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة واتساع نطاق المعرفة العلمية، لتشمل أحدث الاتجاهات التشريعية والقانونية، بما يفتح لهم آفاقاً للأبداع والابتكار، ويوفر لهم

فرصاً متميزة لدخول سوق العمل، وتمكين القانونيين حديثي التخرج من الجوانب القانونية الهامة لعمل القانوني المتخصص، ونقلهم من حيز الجانب النظري إلى مساحة الجانب الواقعي العملي وترسيخ رسالة مركز التحكيم بنشر ثقافة التحكيم المؤسسي، من خلال البرنامج التدريبي التخصصي «تمكين» الذي أطلقه المركز، وانطلق منذ 23 يونيو الماضي، وامتد على مدار شهر كامل، وهي تعد أطول فترة تدريبية خلال هذا العام.

ونظرا لأهمية دور التحكيم والوسائل البديلة لحل المنازعات محلياً وعالمياً، فقد أفرد البرنامج عدداً من الحقائب التدريبية المتخصصة بغية رفع كفاءة المتدربين بما ينعكس بدوره بشكل إيجابي على تحصيل الطلبة والخريجين، وصولاً إلى تحقيق أهداف البرنامج الذي يتلخص في عدة نقاط، أهمها: توسيع القاعدة المعرفية لدى المشاركين لتشمل أحدث الاتجاهات العالمية في مجال التشريع القانوني، وآليات فض المنازعات التجارية والوسائل البديلة في هذا المجال.

كما ساهم البرنامج في فتح آفاق الإبداع والابتكار لدى المشاركين، مما يعظم فرصهم في اقتحام سوق العمل، وتمكين المشاركين من طلبة القانون وحديثي التخرج وغيرهم من الجوانب العملية الهامة للعمل في المجال القانوني، وتضمنت فعاليات البرنامج التدريبي العديد من الندوات والحلقات النقاشية والمحاضرات وورش العمل التي تم تقسيمها على ثلاث مراحل مستقلة ومتسلسلة، الأولى: التحكيم التجاري، والثانية: الوساطة والتوفيق، والثالثة: المهارات القانونية.

ويقيم ندوة عن الأمن السيبراني

أقام مركز الكويت للتحكيم التجاري ندوة حول الأمن السيبراني بعنوان «دور القطاع العام والقطاع الخاص في حماية البيانات الشخصية»، في ظل اهتمامات المركز بتطوير التشريعات التقليدية المتعلقة بالتجارة، وإسهامه في مواكبة التشريعات المقارنة، وخاصة فيما يتعلق بتوقيع العقود والصفقات الإلكترونية وطرق حمايتها.

وحاضر في الندوة د. لمياء مكي - أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، حيث تطرقت إلى عدة محاور، تضمنت تعريف البيانات الشخصية، حجم البيانات المتداولة عن طريق محركات البحث، معالجة الظواهر القانونية المستحدثة، وكيفية استخدام البيانات والإفصاح عن البيانات والإشكاليات التي تثار حول الإفصاح عنها.

وتناولت د. مكي كيفية تخزين البيانات ومحوها، وحقوق صاحب تلك البيانات وحمايتها من الفقدان، وما يتطلبه ذلك من سرية ونزاهة، ويأتي ذلك من خلال دور القطاع العام في التنظيم والوقاية، ومراقبة الهيئات المرخص لها بجمع البيانات، كما تطرقت إلى دور القطاع الخاص في الامتثال لقواعد حماية البيانات، والتزامه بوضع ضمانات فنية وتنظيمية لحماية البيانات الشخصية.

المحاكم حسمت 25 قضية منذ بداية العام في ملف منازعات «بناء بيت العمر»

تصاعد في قضايا «خلافات البناء» ومختصّون: عدم وضوح العقود أكبر الأسباب

تشهد المحاكم ارتفاعًا ملحوظًا في القضايا المتعلقة بنزاعات السكن بين البائعين والمشترين، وكذلك بين المشترين والمقاولين.

ووفق الرصد الذي قامت به «الأيام»، فقد حسمت المحاكم البحرينية خلال العام الجاري 2024 حوالي 25 قضيّة خلاف تتعلق بخلافات حول بناء المنازل، حيث شملت القضايا ادعاءات بعدم التزام الطرف الآخر بالشروط التعاقدية مثل تأخير تسليم المنازل وعدم مطابقة البناء للمواصفات المتفق عليها، وفي المقابل تأخر المشترين أو أصحاب المنازل في سداد الدفعات المالية.

وشملت عشرات القضايا المنظورة في المحاكم، والتي اطلعت «الأيام» على كثيرٍ منها، عدم التزام المقاولين بالمواصفات الفنية المتفق عليها في العقود، مما يدفع المشترين إلى تقديم شكاوى ضدهم، كذلك، يعاني المشترون من تأخير المقاولين في تسليم المنازل في المواعيد المحددة، خصوصًا بعد دفعهم للدفعات مقدمًا، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بالتعويضات.

من ناحية أخرى، يواجه البائعون مشاكل مع المشترين الذين يتأخرون أو يتوقفون عن سداد الدفعات المتفق عليها، مما يستدعي التدخل القانوني لتحصيل المستحقات.

وشهد التشكيل الأخير للتعيينات القضائية، والذي تمّ في سبتمبر 2023 تخصيص محكمة عقارية تختص بمنازعات الدعاوى العقارية

أغلب القضايا تتعلق بتخلّف المقاولين عن تسليم المنازل أو عدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها

وأخرى لعقود المقاولات، وقد أسهم ذلك في تسريع النظر والحسم في القضايا وفق أفضل السبل والمناهج والجوانب التخصصية، وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية، مما عزز الثقة في السوق العقاري، ويسهم في التزام الجميع بالعقود المبرمة.

الأيام بدورها تفتح ملف «القضايا المنظورة أمام القضاء؛ بسبب مشاكل في البناء أو تسليم العقارات لمستحقيها، إذ تطرقت إلى عينه من القضايا المنظورة أمام المحاكم المختصة، بالإضافة إلى آراء محامين ومحكمة وخبراء هندسيين».

آخر القضايا المحسومة.. إلزام مقاول بدفع 40 ألف دينار

في آخر القضايا المحسومة في المحاكم، قضت المحكمة المدنية بإلزام مقاول بدفع تعويض مالي قدره 40115 دينارًا للمدعي، وهو زوج شقيقته، وذلك على خلفية تقصير المقاول في تنفيذ عقد بناء منزل.

وتضمن النزاع أن المدعي اتفق مع المقاول على بناء المنزل وتركيب الرخام والبلاط بمبلغ قدره 110 دنانير للمتر المربع، وقدم المدعي مبلغًا إجماليًا قدره 142575 دينارًا على ست دفعات.

وعلى الرغم من استلام المقاول لآخر دفعة، شهد العمل تأخيرًا ملحوظًا، وظهرت أخطاء جسيمة في البناء، حاول المدعي مرارًا مع المقاول لمعالجة الأخطاء وتسريع سير العمل، إلا أن المقاول، مستفيدًا من علاقته الشخصية بالمدعي كونه شقيق الزوجة، تقاعس عن تنفيذ التزاماته.

في ظل هذا الوضع، استعان المدعي بخبير هندسي لتقييم حالة المشروع. وقد أثبت تقرير الخبير وجود أخطاء جسيمة في البناء، وأكد أحقية المدعي في المطالبة بالتعويض. بناءً على هذه التقييمات، قضت المحكمة بإلزام المقاول بدفع تعويض مالي قدره 40115 دينارًا للمدعي، تعويضًا عن الأضرار الناتجة عن تقاعسه وإساءة استخدام الثقة والعلاقة الأسرية في تنفيذ العقد.

الخبيرة الهندسية الخلاصي: عقود البناء غير الواضحة تزيد الخلافات

أكدت الخبير الهندسي والمحكم، المهندسة شيخة الخلاصي عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين البحرينية، أن من أبرز مسببات النزاعات في مشاريع البناء هي العقود غير الواضحة، أو التي تحتوي على قصور. وأشارت إلى ضرورة تضمين العقود مواصفات البناء القياسية المطلوبة، وجدول الكميات التفصيلي ضمن نطاق العمل المحدد، بالإضافة إلى جدول سداد الدفعات، والشروط الجزائية، والضمانات لضمان حقوق الطرفين.

وأضافت الخلاصي أن وجود إشراف هندسي دائم على المشروع لمتابعة الأنشطة الجارية والتدقيق يسهم في رفع جودة الأعمال وضبط الميزانية وسير العمل.

وأوضحت الخلاصي أنه يمكن للأطراف الاستعانة بالعقود النموذجية القياسية، مثل عقود فيديك، التي تستخدم في مشاريع البناء والهندسة على مستوى العالم. هذه العقود توفر إطار عمل موحدًا وبنودًا قد تغفل عنها العقود الأخرى، مما يساعد في تقليل النزاعات وضمان تنفيذ المشروع بشكل فعّال.

كما أشارت الخلاصي إلى أنه في حال وقوع نزاع بين الأطراف، يمكنهم اللجوء إلى أحد الخبراء الهندسيين لإعداد تقرير فني بشأن النزاع وإثبات حالة المشاريع القائمة قبل الشروع في رفع الدعاوى القضائية، وذلك وفقًا لقانون الخبرة الجديد في مملكة البحرين. هذا القانون يسهم في تقليل فترة التقاضي أمام المحاكم ويمكن الأطراف من تقديم تقاريرهم عند رفع الدعوى أو في أثناء سيرها تبعًا للنظام الإجرائي.

وبينت الخلاصي أهمية هذا الإجراء، حيث إن الخبرة تعد أداة من أدوات الإثبات لدى المحاكم. لذا، فإن العناية في اختيار خبير محايد ذي سمعة حسنة وخبرة مطلوبة في المجال لها الأثر البالغ في تقديم تقرير خبرة مستند إلى الحقائق وأصول المهنة بعيدًا عن التحيز.

ولفتت الخلاصي، بصفتها عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين البحرينية، إلى دور الجمعية المجتمعي الهام في نشر التوعية. فقد قدمت

الجمعية ندوة بعنوان «بيت العمر» في بداية هذا العام، لتوعية المقبلين على البناء وتوضيح دور كل من المهندس والمالك والمقاول في نجاح المشروع، وقد لاقت الندوة إقبالاً واستحساناً واسعًا. ونظمت رابطة المحكّمين والخبراء بالجمعية العديد من ورش العمل المتخصصة لطرح المواضيع ذات الصلة بفض النزاعات الهندسية وتبادل المعرفة لإثراء الجانب الهندسي لها.

الأنصاري: تسديد مبالغ كبيرة قبل بدء المشروع خطأ فادح

أكدت المحامية إيمان الأنصاري وجود حالات متكررة في الآونة الأخيرة، تتمثل في أن بعض المقاولين يدعون زورًا أنهم على أتم الاستعداد للبناء في الوقت المتفق عليه، ويصرون على استلام أكثر من نصف المبلغ أو المبلغ بالكامل بحجة رغبتهم في شراء مواد البناء وتغطية مصاريف البناء للبدء في العمل. إلا أنهم بعد استلام المبالغ، يبدأون بالمماطلة أو بإيقاف العمل بالكامل، مما يضطر صاحب العقار إلى اللجوء إلى القضاء لاسترجاع حقه.

وأضافت الأنصاري أن السلوك المخادع من قبل بعض المقاولين يعد انتهاكًا صريحًا للعقود المبرمة، وينطوي على سوء نية واضحة.

وأوضحت الأنصاري أنه يجب على المواطنين توخي الحذر والحرص الشديد عند التعامل مع مقاولي البناء، معتبرةً أن تسليم أكثر من نصف المبلغ قبل بدء المشروع خطأ فادح يقع فيه الكثير، مشددة على ضرورة التروي والتأكد من سمعة وموثوقية أي شركة قبل إبرام أي اتفاقيات معها، وعدم سداد كافة المبالغ دفعة واحدة قدر الإمكان.

مبارك: الوساطة هي الحل الأمثل للنزاعات في عقود المقاولات

قالت المستشارة القانونية فاطمة مبارك إن «عقد المقاولة هو أحد العقود المسماة في القانون المدني البحريني (المواد 584-620)، إذ ينظم القانون العلاقة بين المقاول ورب العمل، أي مالك الأرض، وكذلك العلاقة بين المقاول ومهندس المشروع».

وأضافت مبارك أن «رغم أن عقد المقاولة منظم بموجب القانون، إلا أنه في الناحية العملية محفوف بالمخاطر والنزاعات بين المقاول والمهندس ومالك الأرض أو صاحب البناء».

وذكرت مبارك أن «هذه النزاعات تظهر في عدة أشكال، قد يتأخر المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب عقد المقاولة، أو يتأخر مالك الأرض أو صاحب البناء في سداد المبالغ المستحقة للمقاول».

وأشارت إلى أن «أسباب النزاعات متنوعة، منها ارتفاع أسعار مواد البناء وعدم قدرة المالك على السداد. كما أن بعض المقاولين يتعاقدون مع أكثر من مالك للقيام بالأعمال في وقت واحد، مما يوضح نقص العمالة لدى المقاول، ويتسبب في التأخير، خاصة مع القروض التي تثقل كاهل المالك».

وأكدت مبارك أن «لتجاوز هذه النزاعات وحلها، من الأفضل أن يقوم المالك بالسؤال عن المقاول والتأكد من مدى جديته في إنجاز الأعمال قبل إبرام عقد المقاولة».

واختتمت قائلة: «في حال نشأ خلاف بين الطرفين، يُفضل اللجوء إلى وسيط متخصص في أعمال المقاولة، الذي يمكنه أن يساعد الوسيط الطرفين على حل الخلاف بسرعة، قبل اللجوء إلى المحاكم التي تستغرق وقتًا طويلاً. الوساطة تحافظ على الود بين الطرفين، وتسرع من التوصل لحل مرضٍ للجميع».

حبيل: ارتفاع القضايا ضد المقاولين المتأخرين في إنجاز المشاريع العمرانية

قال المحامي عبدالعظيم حبيل إن العديد من القضايا التي وردت إليه تتعلق بتأخر المقاولين في إنجاز الأعمال المتفق عليها وفقًا للاتفاقات المبرمة بينهم وبين أصحاب

العقارات. وأوضح أن المدعين (أصحاب العقارات) قد سددوا كافة حقوق المقاولين المالية، إلا أن هؤلاء المقاولين يتعمدون المماطلة في إنجاز الأعمال المتفق عليها والتهرب منها، مما يجعل أصحاب العقارات ضحايا للتأخير في تحقيق حلمهم ببناء عقاراتهم، ويترتب عليهم متراكمات مالية كبيرة، ويضطرون للجوء إلى القضاء وانتداب خبراء هندسيين لمعاينة الأعمال المنجزة وغير المنجزة.

وأضاف حبيل أن هذا الوضع يتسبب في إضافة عبء مالي آخر على المدعين بسبب التكاليف القضائية، وأشار إلى أن هذه الظاهرة أصبحت منتشرة في الآونة الأخيرة من قبل المقاولين.

المهدي: كثرة في الأخطاء الإنشائية بعد كورونا

قال المحامي محمد المهدي إن الفترة السابقة، وبعد جائحة كورونا، شهدت العديد من الحالات التي تضمنت أخطاء إنشائية وتنفيذية في المشاريع العمرانية. وأرجع ذلك إلى تعثر العديد من شركات المقاولات وارتفاع أسعار مواد البناء.

وأضاف المهدي أن نقص الخبرة لدى بعض شركات المقاولات، من حيث نقص العمالة الفنية الماهرة وعدم وجود مهندسين مختصين للمساعدة في أعمال الإنشاء والمقاولات، قد أسهم في تفاقم المشكلة.

وأشار المهدي إلى أن غياب الإشراف على الأعمال التي ينفذها المتعاقد من قبل مهندس خارجي مشرف على البناء، بالإضافة إلى عدم وجود أرضية مشتركة ووعي في صياغة العقود الخاصة بالبناء لدى المختصين، هي من الأسباب التي تدفع الأطراف إلى اللجوء إلى القضاء.

الجسر: تأخير صرف الدفعات المالية سبب رئيسي

ذكرت المحامية زهرة الجسر أن عقود المقاولات تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ المشاريع الإنشائية والتطويرية، إذ تربط بين المالك وبين الشركات المتخصصة في تنفيذ الأعمال «المقاولين».

وأضافت أن في غالب الأحيان تكون الدعاوى مرفوعة في المحاكم من العميل أو المالك ضد المقاول، إلا أنه في بعض الأحيان تكون النزاعات في دعاوى المقاولات؛ بسبب المالك أو العميل، وخصوصًا فيما يتعلق بتأخير صرف الدفعات المالية التي تمثل السيولة ورأس المال التشغيلي الذي يمكن للمقاول من خلاله أن يستمر في تنفيذ الأعمال المتفق عليها بحسب الجدول الزمني المتفق عليه.

وأشارت الجسر إلى أن هذا التأخير قد يسبب مشكلات مالية تواجه أصحاب المشاريع وممولها، مما يؤدي إلى العديد من الأضرار الأخرى، إذ تتوقف سيولته المالية، مما يتسبب في عرقلة إكمال المشاريع الأخرى، ودفع المستحقات العمالية، والوفاء بمصاريف المشاريع الأخرى. ومن هنا يبدأ تعثر المقاول أو شركات المقاولات.

القصير: بحاجة لمزيد من الصرامة التشريعية لـ«احتيال المقاولين»

قالت المحامية سمراء عبدالرحيم القصير إن المحاكم تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمقاولات، بالرغم من أن القانون المدني البحريني كان صريحًا وقاطعًا في تحديد التزامات طرفي النزاع.

وأضافت القصير أن النزاعات المنظورة في المحاكم فيما يتعلق بعقود المقاولات تتنوع، ومن أبرز هذه النزاعات التأخير في التنفيذ وتسليم المشروع في الموعد المتفق عليه، ومخالفة الاشتراطات والمواصفات المتفق عليها في العقد، وعدم مطابقة البناء مع التصميم ونوعية المنتج.

وأشارت القصير إلى أن هناك شركات مقاولات كبرى تضطر للتعاقد مع شركات من الباطن بهدف زيادة

أغلب القضايا تتعلق بتخلّف المقاولين عن تسليم المنازل أو عدم الالتزام بالمواصفات المتفق عليها

الربح، ثم تجد الأخيرة نفسها في مأزق؛ بسبب ارتفاع تكلفة مواد البناء وأسباب أخرى تتعلق بالعمالة، مما يتسبب في صعوبة الوفاء بالالتزامات.

وتحدثت القصير عن بعض شركات المقاولات المتعثرة التي تنتهج أساليب احتيالية، وتختفي تمامًا بعد استلامها الجزء الأكبر من مستحقاتها، وتلجأ للمحاكم لرفع دعاوى إعادة التنظيم والإفلاس للتهرب من المسؤولية القانونية عند العجز عن الوفاء بالالتزامات وتسليم الأعمال المتفق عليها.

ودعت القصير الجهات المانحة لرخص شركات المقاولات إلى التشدد في منح هذه التراخيص لتجنب المشاكل التي يتسبب بها المقاول لأصحاب المشاريع أو المنازل.

وطالبت القصير السلطات التشريعية بإضافة مواد أكثر صرامة كما هو الحال في القانون الإماراتي، حيث نصت المادة (423) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب بالحبس والغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من غش متعاقدًا معه في حقيقة بضاعة، بطبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها، أو نوع البضاعة أو مصدرها في الأحوال التي يعد فيها ذلك سببًا أساسيًا في التعاقد، أو في عدد البضاعة، أو مقدارها أو قياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها، أو في ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه. ويعاقب بالعقوبة ذاتها من استورد أو اشترى أو روّج هذه البضاعة بقصد الاتجار فيها وهو يعلم حقيقتها»، وأن المادة المشار إليها تطبق على جميع الممثلين القانونيين لشركات المقاولات ومكاتب الاستشارات الهندسية في حال ثبت وجود تقاعس أو اشتراك فيما بينهم.

الخبراء المحكمين